الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة علمية دورية محكمة

تصدر أربع مرات في العام خلال الأشهر:

(مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر)

العدد 21 - المجلد 39

رمضان 1446 هـ - مارس 2025 م

معلومات الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية :

رقم الإيداع: 1441/7131

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمـــد : 1658-8509

النسخة الإلكترونية :

رقم الإيداع: 1441/7129

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمـــد : 1658-8495

الموقع الإلكتروني للمجلة :

https://journals.iu.edu.sa/ESS

البريد الإلكتروني للمجلة :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة

iujourna14@iu.edu.sa

البحوث المنشورة في المجلة
تعبرعن آراء الباحثـين ولا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة
للجامعة الإسلامية

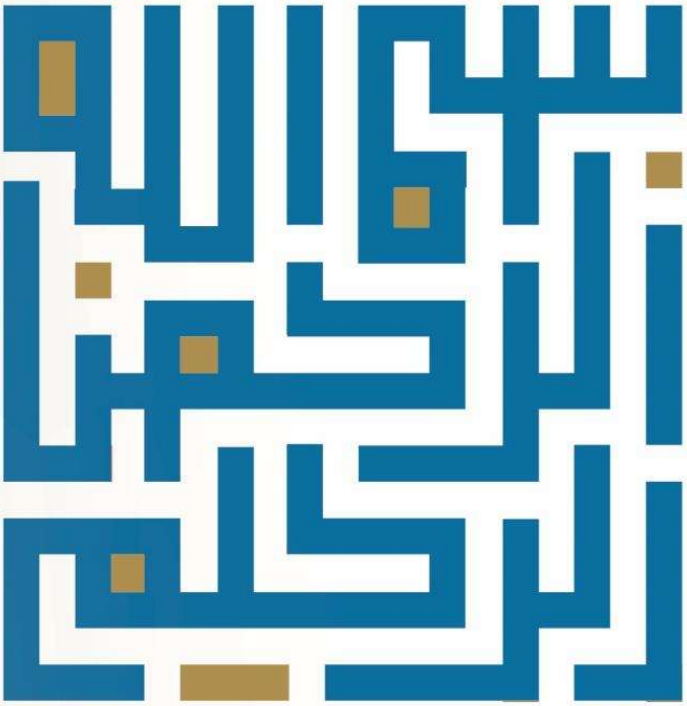

قواعد وضوابط النشر في المجلة

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدية والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
- لم يسبق للباحث نشر بحثه.
- أن لا يكون مستلاً من أطروحة الدكتوراه أو الماجستير سواء بنظام الرسالة أو المشروع البحثي أو المقررات.
- أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
- أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
- أن لا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث التربوية (25%)، وفي غيرها من التخصصات الاجتماعية لا تتجاوز (40%).
- أن لا يتجاوز مجموع كلمات البحث (12000) كلمة بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي وقائمة المراجع.
- لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الإصدار السابع، وفي الدراسات التاريخية نظام شيكاغو.
- أن يشتمل البحث على : صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع، والملاحق اللازمة مثل: أدوات البحث، والموافقات للتطبيق على العينات وغيرها؛ إن وجدت.
- أن يلتزم الباحث بترجمة المصادر العربية إلى اللغة الإنجليزية.
- يرسل الباحث بحثه إلى المجلة إلكترونيًا ، بصيغة (WORD) وبصيغة (PDF) ويرفق تعهدًا خطيًا بأن البحث لم يسبق نشره ، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه في المجلة.
- المجلة لا تفرض رسوما للنشر.

الهيئة الاستشارية :

معالـي أ.د : محمد بن عبدالله آل ناجي
رئيس جامعة حفر الباطن سابقاً

معالي أ.د : سـعيد بن عمر آل عمر
رئيس جامعة الحدود الشمالية سابقاً

معالي د : حسـام بن عبدالوهاب زمان
رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب سابقاً

أ. د : سـليمان بن محمد البلوشي
عميد كلية التربية بجامعة السلطان قابوس سابقاً

أ. د : خالـد بن حامد الحازمي
أستاذ التربية الإسلامية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د : سـعيد بن فالح المغامسي
أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د : عبداللـه بن ناصر الوليعي
أستاذ الجغرافيا بجامعة الملك سعود

أ.د. محمد بن يوسف عفيفي
أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية سابقاً

هيئة التحرير:

رئيس التحرير :

أ.د : عبدالرحمن بن علي الجهني

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

مدير التحرير :

أ.د : محمد بن جزاء بجاد الحربي

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

أعضاء التحرير:

معالي أ.د : راتب بن سلامة السعود

وزير التعليم العالي الأردني سابقا
وأستاذ السياسات والقيادة التربوية بالجامعة الأردنية

أ.د : محمد بن إبراهيم الدغيري

وكيل جامعة شقراء للدراسات العليا والبحث العلمي
وأستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة القصيم

أ.د : علي بن حسن الأحمدي

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الاسلامية في المدينة المنورة

أ.د. أحمد بن محمد النشوان

أستاذ المناهج وتطوير العلوم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. صبحي بن سعيد الحارثي

أستاذ علم النفس بجامعة أم القرى

أ.د. حمدي أحمد بن عبدالعزيز أحمد

عميد كلية التعليم الإلكتروني
وأستاذ المناهج وتصميم التعليم بجامعة حمدان الذكية بدبي

أ.د. أشرف بن محمد عبد الحميد

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية بجامعة الزقازيق بمصر

د : رجاء بن عتيق المعيلي الحربي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بالجامعة الاسلامية في المدينة المنورة

د. منصور بن سعد فرغل

أستاذ الإدارة التربوية المشارك بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

الإخراج والتنفيذ الفني:

م. محمد بن حسن الشريف

التنسيق العلمي:

أ. محمد بن سعد الشال

سكرتارية التحرير:

أ. أحمد شفاق بن حامد

أ. علي بن صلاح المجبري

أ. أسامة بن خالد القماطي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

الفوضى النقدية فترة القنصليات الأجنبية في مدينة جدة ١٢٥٦-١٣٤٤هـ/١٨٤٠-١٩٢٥م

Monetary Interference During the Period of Foreign Consulates in Jeddah 1256-1344 Ah, 1840-1925Ad

إعداد

د. ليلى عبد الكريم عبدالله

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك

قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الباحة

Dr. Laila Abdul Karim Abdullah

Associate Professor of Modern and Contemporary History
Department of History - College of Arts and Humanities - University of Al Baha

Email: Laazahrany@bu.edu.sa

DOI:10.36046/2162-000-021-010

د. ليلى عبد الكريم عبدالله

تاريخ التقديم: ٢٠٢٤/٤/٢٢ م تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٥/١٩ م

المستخلص:

يهدفُ البحثُ الموسومُ بـــ"الفوضى النقدية فترة القنصليات الأجنبية في مدينة جدة١٢٥٦-١٣٤٤هـ/١٨٤٠-١٩٢٥م إلى إلقاءِ الضوءِ على النظام النقدي خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م/١٣٣٣هـــ-١٩١٥م، والعهد الهاشمي بالحجاز فترة تأسيس القنصليات الأجنبية، وتأثر مدينة جدة اقتصاديًّا، ولم تكن تعرف الاستقرار فيما يتصل بالنظام النقدي المتعارف عليه؛ للتعامل بالعملات الأجنبية نتيجة لوجود ممثلي الدول الأوروبية؛ فقد تداولت المنطقة أنواعًا عديدة من العملات؛ أهمها ريال ماريا تريزا (التايلر)، والروبية الهندية (الفضية)، والجنيه الإسترليني الذهبي، والليرة الفرنسية، والليرة الروسية الذهبيتان، والعملة المعدنية العثمانية على نطاق محدود حتى تم إصـــدار عملة وطنية؛ وذلك عندما أمر الشريف حسين بسك عملة هاشمية؛ أهم وحداتها الريال الهاشمي الفضي، والدينار الذهبي. وقد جرى ذلك في أوضاع سياسية غير مواتية؛ مما أدى إلى منع تداول الريال الهاشمي، واستبدال الريال المجيدي به. ويهدف البحث إلى تتبع المشـــكلة الاقتصـــادية التي نجمت عن تعدد العملات المعتمدة في مدينة جدة نتيجة لتعدد القنصليات الأجنبية. وإبراز السلبيات المترتبة على تعدد العملات، وانخفاض قيمتها الشرائية، وصعوبة التجارة، والتبادل الاقتصادي بين القنصليات في جدة؛ بسبب حاجتهم إلى تحويل العملات، وتكاليف الصرف، وأخيرًا اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي القائم على جمع المادة من مصادرها الأولية، ثم تحليلها؛ للوصول إلى استنتاجات، وتحليلات وفق المنهجية العلمية.

الكلمات الدالة: النقود، العملات، الحجاز، القنصليات، الفوضى النقدية، جدة.

Abstract

The research titled " Monetary interference during the period of foreign consulates in Jeddah (1256-1344 Ah , 1840-1925Ad) " aims to shedding light on the monetary system during the second Ottoman era 1256 AH - 1840 AD / 1333 AH - 1915 AD, and the impact of the Arab revolution and the Hashemite era in Hijaz to establish foreign consulates in Jeddah and the impact of their multiplicity of monetary interference, as the 13th century AH/19AD is considered the golden age of diplomacy in the entire world , where its functions were considered the most important in strengthening relations between countries and protecting their interests in the region. It is well established that the region was economically affected by the establishment of consulates in Jeddah, and did not know stability in terms of the accepted monetary system for dealing in foreign currencies as a result of the presence of representatives of European countries. Its price was not specific and fixed, but was subject to increase and decrease, and monetary interference remained in the Hijaz region, as the region circulated many types of currencies, the most important of which was the Maria Theresa Real (the Taylor); The Indian (silver) rupee, the golden sterling pound, the French and Russian golden lira, and the Ottoman coinage on a limited scale until a national currency was issued, when Sharif Hussein ordered the minting of a Hashemite currency, the most important unit of which was the silver Hashemite Rial; And the Hashemite gold dinar.

This took place in unfavorable political circumstances, which led to the ban on the circulation of the Hashemite riyal and its replacement with the Majidi Riyal. The research aims to trace the economic problem that resulted from the multiplicity of currencies approved in one country, due to the multiplicity of European consulates.

The most important negatives of the multiplicity of currencies and their low purchasing value, and the difficulty of trade and economic exchange between consulates in Jeddah due to their need to convert currencies and exchange costs.

Finally, in this study, I relied on the descriptive historical approach based on collecting material from its primary sources and then analyzing it to reach conclusions and analyzes according to scientific methodology.

Keywords: money, currencies, Hejaz, consulates, monetary interference, Jeddah.

مقدمة

حظيت مدينة جدة بموقع متميز على الساحل الشرقي للبحر الأحمر؛ فكانت على مر العصور التاريخية ميناء مهمًّا لاستقبال التجارة العالمية، بالإضافة إلى كونها ثغر الحجاز، وبوابة الحرمين الشريفين لاستقبال الحجيج، والمعتمرين، والتجار، وممثلي الدول الأجنبية من شتى بقاع الأرض. وازدهر الميناء في العصر العثماني حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وشهد فترة ركود خلال بدايات الحرب بسبب توقف قدوم الحجاج؛ نظرًا للمخاطر التي كانوا يتعرضون لها. ويعد القرن ١٣هـ/١٩م العصر الذهبي للدبلوماسية في العالم أجمع؛ حيث عدت وظائفها هي الأكثر أهمية في توثيق العلاقات بين الدول، وحماية مصالحها، وتمثل الصراع في تأسيس قنصليات أوروبية تحت ذريعة حماية رعاياهم خلال العهد العثماني، والعهد الهاشمي بالحجاز. ومن الثابت أن المنطقة لم تكن تعرف الاستقرار فيما يتصل بالنظام النقدي المتعارف عليه في الوقت الراهن؛ بدليل أن بعض شؤون المعاملات التجارية كان يعتمد على نظام المقايضة العينية بين الناس، إلى جانب التعامل بالعملات الأجنبية التي كانت سائدة في ذلك الوقت؛ نتيجة لوجود ممثلي الدول الأوروبية بالمنطقة، ولم يكن سعرها محددًا، وثابتًا؛ بل كان قابلًا للزيادة والنقصان حسب عملية العرض والطلب. وبقيت الفوضى النقدية في منطقة الحجاز؛ فقد تداولت المنطقة أنواعًا عديدة من العملات المعدنية؛ كان أهمها ريال ماريا تريزا (التايلر)، بالإضافة إلى الروبية الهندية (الفضية)، والجنيه الإسترليني الذهبي، والليرة الفرنسية، والليرة الروسية الذهبيتين، والعملة المعدنية العثمانية على نطاق محدود. وقد كانت العلاقات التجارية الوطيدة بين منطقة الحجاز وكل من الهند وبريطانيا هي الدافع الأكبر لاستمرار تداول هذه العملات المختلفة حتى تم إصدار عملة وطنية؛ وذلك عندما أمر الشريف حسين بسك عملة هاشمية أهم وحداتها (الريال الهاشمي الفضي)، و(الدينار الهاشمي الذهبي). وقد جرى ذلك في أوضاع سياسية غير مواتية؛ مما أدى إلى منع تداول الريال الهاشمي عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م، واستبدال الريال المجيدي به. هذا في حين استمرت العملات الأخرى في التداول. وقد كان نظام المدفوعات يرتكز على معدنين هما: الذهب، والفضة؛ حيث كانت العملات المتداولة تتكون منهما، ولكن دون تحديد سعر رسمي بينهما؛ فأصبح من الأهمية بمكان أن نخوض كباحثين في هذا الموضوع؛ لاستجلاء وجودهما، وتبيان دورهما في المنطقة. كما أن

الدراسات التي اهتمت بتاريخ الحجاز بشكل عام، وميناء جدة بشكل خاص لم تركز على أثر النشاط المالي القنصلي الأوروبي بها.

أهمية البحث:

أهمية الموقع لميناء جدة الاستراتيجي، وحرص الدول الأوروبية في القرن ١٣هـ/١٩م على توثيق العلاقات بمنطقة الحجاز؛ لحماية مصالحها بالمنطقة عامة، وميناء جدة خاصة، وفترة القنصليات مهمة، ليس للتجارة فقط؛ وإنما لمتابعة الحجاج الوافدين من كل دولة، الأمر الذي احتاج إلى تنظيم اقتصادي، وتعاملات نقدية لكل دولة تفرض التعامل النقدي لها. كما تنبع أهمية البحث بالوقوف على وضع الحجاز الاقتصادي في ظل تنوع نقدي كبير، وساعد على ذلك موسما الحج، والعمرة، والمجاورون، ووجود ميناء تجاري نشط، وثقة التجار في العملة الأجنبية، ولكن بالرغم من سلة العملات هذه؛ تعرضت الأسواق في الميناء لتقلبات، وأزمات. كما تساعد دراسة الفوضى النقدية الحكومات والسلطات النقدية على اتخاذ السياسات الاقتصادية الصحيحة؛ للتصدي للأزمات المالية، والنقدية. ويمكن الاستفادة من دراسة الحالات التي تعاني من الفوضى النقدية في تحسين السياسات المالية، والنقدية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وإظهار أسباب الفوضى النقدية بسبب عدم تحقيق سياسة التوافق السياسي، والاقتصادي، والمالي، ويعتمد دور الحكومة في توحيد العملات على استقرارها السياسي، وتنسيقها بين الجهات المعنية، والمؤسسات المالية، وقد افتقدت الحجاز ذلك في ظل حكم الدولة العثمانية، والحكم الهاشمي؛ كونها خضعت لثلاثة مصادر للعملات: الحكومة، والقنصليات، والبيوت التجارية بجدة.

أهداف البحث:

أما أهداف هذه الدراسة؛ فإنها تتمثل فيما يأتي:

١- تحديد موقف الدولة العثمانية من التمثيل القنصلي في جدة خلال مدة الدراسة، وإبراز الدور العثماني في فتح المجال لتأسيس عدد كبير من القنصليات، وفي المقابل فرض ضوابط ورقابة على عمل القناصل، ومنع ممثلين لهم في مكة المكرمة؛ حفاظًا على حرمتها.

٢- تتبع الإجراءات الحكومية التي لجأت إليها الحكومة الهاشمية من أجل تأسيس القنصليات في جدة، وتقليص عددها، والسماح بوجود ممثلين للقناصل في مكة المكرمة؛ نتيجة للضغوط على الملك حسين؛ بحجة الحفاظ على مصالح رعاياهم من الحجاج.

تتبع المشكلة الاقتصادية التي نجمت عن تعدد العملات المعتمدة في دولة واحدة، أو بين دولتين، أو أكثر، ونتيجة هذا الاختلاف؛ لتعدد القنصليات الأوروبية، ونجمت عنه عوامل؛ مثل الاقتصادات المختلفة للدول المعنية، أو السياسات النقدية المتبعة في كل دولة.

٣- الوقوف على السلبيات لتعدد العملات، وانخفاض قيمتها الشرائية، وصعوبة التجارة، والتبادل الاقتصادي بين الدول الأجنبية في جدة؛ وأسباب إظهار حاجتهم إلى تحويل العملات، وتكاليف الصرف.

حدود البحث الزمانية والمكانية:

تقوم هذه الدراسة على إطارين: زمني لمعالجة الفترة الزمنية ما بين ١٢٥٦-١٣٤٤هـ/١٨٤٠-١٩٢٥م، وهي مرحلة تاريخية مهمة لمدينة جدة، وهي حافلة بالأحداث، ومرحلة فاصلة في تاريخ الحجاز، وتأسيس القنصليات الأجنبية بالعهد العثماني، والعهد الهاشمي، ورغم كثرة المعلومات عن أحداثها؛ فإنها متناثرة في بطون المصادر المختلفة، ومحدوديتها؛ أما بالشكل الذي تنوي الباحثة تناوله فسيؤدي إلى توضيح الصورة عن أهمية هذه الفترة في أذهان المتابعين لتاريخ مدينة جدة. أما الإطار المكاني فإنه يقتصر على جدة بحدودها الإدارية أثناء تبعيتها للحكم العثماني.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي القائم على جمع المادة من مصادرها الأولية، ثم تحليلها؛ للوصول إلى استنتاجات، وتحليلات وفق المنهجية العلمية. إذ حاولت الباحثة التعرف على النظام النقدي خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م/١٣٣٣هـ-١٩١٥م وتأسيس القنصليات الأجنبية في جدة، وأثر تعدد العملات بالفوضى النقدية. والنظام النقدي

المتداول أثناء تأسيس القنصليات بجدة ومنها العثمانية وغير العثمانية؛ وخلال العهد الهاشمي بالحجاز.

الدراسات السابقة:

لم تقف الباحثة على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع، وخصصته لمناقشة النقاط التي تنوي هي التعرض لها؛ إلا أنها وقفت على دراسات أخرى تحمل في ثناياها جوانب عن هذا الموضوع منها:

١. دراسة القنصليات الأجنبية في جدة للمؤلفة: تهاني بنت جميل الحربي احتوت على معلومات ذات علاقة مباشرة بموضوع هذه الدراسة؛ فقد تحدثت في ثنايا كتابها عن نشأة القنصليات الأوروبية، وتنظيمها، وعلاقاتهم مع السلطة، والأهالي، واستعدادات القناصل لكتابة التقارير حول جدة. الدراسة ركزت على الجانب السياسي لتأسيس القنصليات مع ذكر للتأثير الاقتصادي على المنطقة فترة دراستها، وتمت الاستفادة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي في التداول لبعض العملات، ولكن الدراسة لم تأت مفصلة لها، ولم تعكس على الفوضى للعملات آنذاك كنتيجة لتعدد الكيانات السياسية لمنطقة الحجاز.

٢. دراسة النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦-١٣٣٥هـ/١٨٤٠-١٩١٦م، إعداد: مبارك محمد المعبدي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، نشرت عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م. واحتوت على معالجة تاريخية وثائقية عن التنظيم المالي لميناء جدة، والتجار، والوكالات التجارية، والأسواق التجارية. تمت الاستفادة فيما يخص التنظيم المالي لميناء جدة ومحاولة ربط ذلك بالتأثير على العملات والتعامل بها.

٣. دراسة جدة بين عامي ١٢٨٦-١٣٢٦هـ/١٨٦٩-١٩٠٨- في ضوء المصادر المعاصرة، إعداد: صابرة مؤمن سماعيل، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، عام ١٤٠٦هـ. واحتوت على إشارات، ومعلومات متناثرة تتصل بموضوع هذه الدراسة. تمت الاستفادة من الدراسة على المعلومات التي تتصل بالناحية التجارية لمدينة جدة، ولم تذكر الدراسة

إلى الفوضى النقدية آنذاك بالرغم من تعدد العملات؛ لذلك حاولت الباحثة تسليط الضوء عليها من خلال هذا البحث.

مسار البحث:

نظرًا لترابط أحداث هذه الدراسة؛ تم توزيعها على محورين، هما:

المحور الأول: النظام النقدي خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م/١٣٣٣هـ-١٩١٥م:

- أولًا: تأسيس القنصليات الأجنبية في جدة، وأثر تعدد العملات بالفوضى النقدية.
- ثانيًا: النظام النقدي المتداول أثناء تأسيس القنصليات بجدة ومنها العثمانية وغير العثمانية.

المحور الثاني: النظام النقدي خلال العهد الهاشمي بالحجاز:

- أولًا: الثورة العربية وأثرها على تعيين القناصل بمدينة جدة.
- ثانيًا: النظام النقدي خلال العهد الهاشمي، وأثر تعدد القنصليات بالفوضى النقدية.

المحور الأول
النظام النقدي خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م/١٣٣٣هـ-١٩١٥م

أولًا: تأسيس القنصليات الأجنبية في جدة وأثر تعدد العملات بالفوضى النقدية:

حظيت مدينة جدة بمكانة فريدة، وموقع متميز على الساحل الشرقي للبحر الأحمر؛ فكانت على مر العصور التاريخية ميناء مهماً لاستقبال التجارة العالمية، بالإضافة إلى كونها ثغر الحجاز، وبوابة الحرمين الشريفين مقصد ملايين المسلمين في شتى بقاع الأرض[1]؛ فكانت منطقة عبور للحجاج، والمعتمرين إلى مكة المكرمة، والمدينة المنورة. وازدهر الميناء في العصر العثماني حتى قيام

(١) الغامدي، محمد جمعان: جدة في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود، ١٩٢٥-١٩٥٣م، ط١، القاهرة: الوادي الجديد للطباعة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٧.

الحرب العالمية الأولى، وشهد فترة ركود خلال بدايات الحرب بسبب توقف قدوم الحجاج؛ نظرًا للمخاطر التي كانوا يتعرضون لها، وقد بلغت أعداد الحجاج القادمين عن طريق البحر في عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م حسب تقديرات الوثائق البريطانية حوالي ٧٧٢٠ حاجًا[١]. وعاد الميناء إلى نشاطه بعد أن انفصل إقليم الحجاز عن الدولة العثمانية عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م. وبشكل تدريجي عاد إلى نشاطه الطبيعي كالسابق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١٣٣٦هـ/١٩١٨م. وإذا نظرنا إلى تطورات ومواقف الحكومة العثمانية وسياساتها، والقوى الأوروبية التجارية العسكرية تجاه جدة، ومكانتها الدينية التجارية، واللوجستية، وعلاقتها القديمة بحركة الحجاج إلى مكة المكرمة، والمدينة المنورة؛ فقد دفعت هذه الأبعاد والرؤى دولًا أوروبية –مثل: بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وإيطاليا، واليونان، وروسيا، وغيرها– إلى فتح أولى قنصليات لها في **جدة منذ منتصف القرن ١٢هـ/ ١٨م تقريبًا. ويعتبر القرن ١٣هـ/١٩م عصر انتشار القنصليات في جميع أنحاء العالم؛ وشجع على ذلك الموقع الاستراتيجي لمدينة** جدة، ودورها الاقتصادي، والسياسي في البحر الأحمر الذي يربط بين المحيط الهندي، والبحر المتوسط، وهي البوابة البحرية لمنطقة مكة المكرمة، وساهم في استقرار الجاليات الأوروبية وقناصلها بها، وقد شكلت الجالية الأوروبية فئة صغيرة في الوقت الذي كانت مرافئ البحر الأحمر تخضع لمراقبة الإمبراطوريات الاستعمارية البريطانية، والفرنسية، والإيطالية. وتركزت معظم تجارة البحر الأحمر على ميناء جدة، وأصبح في حيثية تشبه "الملتقى الإقليمي" لتجار وتجارة الشرق الآسيوي الذين يحيطون بها في مواسم وصول "مركب الهند"؛ فكانت الصفقات التجارية الهندية التي تعقد على أرصفة ميناء جدة ومرافقه تتم بالنقد الفوري، وبالذهب، والفضة، وريال ماريا تريزا، وهو الميناء الوحيد على ضفاف البحر الأحمر الذي يبيع ويشتري بالنقد، وهي ميزة قل وجودها في كثير من موانئ العالم في ظل التقلبات السياسية مع نهاية القرن ١٢هـ/١٨م[٢]. واهتمت الدول بوظيفة القناصل، وتحديد واجباتها، ومهامها، وفي بداية القرن ١٤هـ/٢٠م ظهر اتجاه واضح نحو إبرام معاهدات دولية خاصة بتنظيم العلاقات القنصلية،

(١)Records of the Hijaz 1798-1925 Documentary History,edited by A.L.p. Burdett, (London, 1996) Vol.,7,P490..

(٢) صباغ: محمود عبدالغني: جدة من ميناء التجارة الهندية إلى مدينة عالمية.. آن الأوان، صحيفة الحياة:١١ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤م.

وتحديد مهامها؛ منها اتفاقية كاركاس التي أبرمت عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م[١] بين مجموعة من الدول الأمريكية، وقننت أحكام القانون القنصلي أيضًا؛ وكان من أهم مهام القنصليات حماية مصالح الدولة، ولا شك أن من بينها المصالح التجارية، ورعاية الأفراد التابعين للدولة بالخارج، ومن هنا ارتبط التمثيل القنصلي بالتمثيل الدبلوماسي، فكلاهما يتبع وزارة الخارجية بكل دولة. وكان استقرار القناصل في المدن الساحلية لتقديم كافة التسهيلات للتجار القادمين ببضائعهم عبر البحر بعيدًا عن العواصم؛ لارتباطها الوظيفي بالتجارة لا بالسياسة[٢]. ومن هنا حرصت بريطانيا على تأسيس قنصليتها بمدينة جدة؛ نظرًا للعوامل الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية[٣].

واعتبرت جدة من أحد أهم موانئ البحر الأحمر؛ فمن الناحية الاستراتيجية تقع على الطريق إلى مستعمراتها في الهند درة التاج البريطاني؛ حيث وجدت في ميناء جدة ملجأ لتمويل سفنها بالفحم، واعتبرت بوابة لمكة، ولمسلمي العالم، ومنهم الهنود الذين تحكمهم بريطانيا آنذاك، فمثلًا قدِّرت قيمة الواردات إلى جدة وحدها في سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٧م بمليوني جنيه إسترليني.

الدولة	البضائع
جاوة-الهند	السكر، خشب آليو، الفلفل، قماش قطني أزرق وأبيض، الأرز، الحرير، الملابس الهندية، التمر الهندي، جوز الهند، الشاي، الزيت، العطور السائلة، القماش الكشميري.
البصرة	التمور، السجاد.
البحرين	الدخان، السجاد، السيوف، الخناجر، ماء الورد.
مسقط	التمور، النباتات الطبيعية والعطرية.
زنجبار	الدقيق، الصمغ العربي، التوابل.
اليمن	القمح، الدخن، الذرة، البن، الدهن.
السويس	القطن، الملبوسات القطنية، الكحل، الصابون المصري والسوري، الأرز[٤].

(١) اتفاقية عقدت بمدينة كاركاس بأمريكا الجنوبية، وهي اتفاقية للتعاون في المجال القانوني لتقنين أحكام العلاقات القنصلية بين الدول الأمريكية؛ للمزيد انظر جعفر عبدالسلام: قانون العلقات الدبلوماسية والقنصلية د. ط، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية؛ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص١٧٥- ١٨٧.

(٢) جاكلين بيرين: اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم، ترجمة: قدري قلعجي ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت، ص١٨١.

(٣) العمرو، صالح: تقارير القناصل البريطانيين في جدة كمصدر لتاريخ غرب الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الندوة العالمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية، جامعة الرياض، ١٩٧٧م، ص٢٢١-٢٢٢.

(٤) معلومات الجدول من تصميم الباحثة.

كان نصف هذه الواردات من الهند، وربع التجارة بيد رعايا بريطانيين؛ إلى جانب زيارة الآلاف من مسلمي مناطق نفوذ بريطانيا من كل عام للأماكن المقدسة لتأدية العمرة، والحج، هذا بالإضافة إلى وجود جالية إسلامية كبيرة من رعاياها تقيم بصفة دائمة بمنطقة الحجاز؛ لذا كان لا بد من ممثل لهذه الجالية لكي يرعى شؤونهم؛ لذلك كانت ترى أهمية وجود ممثل لها لمتابعة شؤون رعاياها، وتتبع أحوالهم، وتزويد حكومتهم بالتقارير اللازمة عن كل ما يدور في البلاد. فيذكر الحضراوي: "في سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م كان أول وصول قنصل إنجليزي بجدة، وتوطنه بها، ونُصب له بها (بنديرة)- علم، راية)، وهي أول بنديرة نصبت بجدة، ولم يعهد توطنهم بها قبل ذلك"(١). وقد تم تعيين أول وكيل قنصلي لإنجلترا -ألكسندر أوقوليف Alexander Ogilive- سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م، وتم رفع العلم البريطاني بالعام نفسه؛ وكانت من المهام التي تقوم بها رعاية الحجاج للبلاد التي وقعت تحت سيطرتها؛ ففي ١ ذي القعدة ١٣١١هـ/٦مايو ١٨٩٤م منعت ولاية الحجاز الحجاج الهنود من التحرك من مكة إلى جدة طالما أنهم لم يأخذوا تذاكر للسفينة هركلوس Hercules من الوكالة، لكن نافد باشا(٢) نشر لاحقًا الأمر السلطاني القاضي بحرّيَّة كل شخص في اختيار المكان الذي يشتري منه تذاكر السفن؛ وتحويل العملات النقدية لدولته(٣)، وفي عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م عُين كول M.cole، وهو في الوقت نفسه وكيل تجاري لشركة الهند الشرقية ١٠٢١-١٢٧٣هـ/١٦٠٣-١٨٥٧م(٤)، وكان عدد الهنود البريطانيين المقيمين في جدة

(١) الخضراوي: أحمد محمد المكي الشافعي: الجواهر المعدة في فضائل جدة، تحقيق: علي عمر، ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٤٣.

(٢) نافذ باشا مشير في الجيش العثماني، قائد الحملة على الأحساء عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م. وعين متصرفا على الأحساء في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ/٣يناير ١٨٧٢م، ثم عين والياً على البصرة عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ثم واليا على الحجاز؛ صابان، سهيل: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، الطبعة الأولى، بيروت، جداول ٢٠١٣م، ص٤١١.

(٣) دياب، محمد صادق: جدة، التاريخ والحياة الاجتماعية، ط٢، جدة، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة، دار العلم، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣، ص٣١؛ الغازي، عبدالله بن محمد المكي الحنفي: إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى بإتمام الكلام، دراسة وتحقيق: عبدالله بن عبدالملك بن دهيش ط١، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩)، ج٦، ص٤١٧.

(٤) أصدر الملك جيمس الأول (١٠١١٠١٠٣٤هـ/١٦٠٣-١٦٢٥م) مرسوما أعطى الشركة حقوقا شاملة دائمة، وأصبحت مؤسسة قائمة، وليست عملية اكتتاب تنتهي بنهاية الرحلة، كما أصبحت للشركة ميزانية عامة يديرها مدير ومجلس وفي سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م دمجت معها شركة الهند الجديدة، تحت اسم الشركة المتحدة للتجار الإنجليز العاملين في الهند الشرقية، التي عرفت باسم شركة الهند الشرقية الإنجليزية. نور، نصير أحمد: شركة الهند الشرقية الإنجليزية منذ تأسيسها حتى سقوط دولة المغول الإسلامية في الهند ١٠٠٩-١٢٧٣هـ/١٦٠٠-١٨٥٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.ص٣٢-٥٠.

كبيرًا جدًّا. وقد رفعت الحكومة البريطانية باسم القنصل البريطاني ستانلي أن في سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦١م ولكن كان يمنعه بأنه لا يسمح للنصارى بدخولها، ففكر بتعيين مسلم، وطلبت بريطانيا رسميًّا سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م اعتماد الطبيب الهندي عبدالرزاق نائب قنصل ظاهريًّا لرعاية الحجاج، ولكن في حقيقة الأمر كان الهدف منها مراقبة المسلمين في الحجاز، وكان رد العثمانيين ذا تحفظات، وغير مرحب بالفكرة؛ كون الأمر يختلف بالنسبة للمدينة المقدسة، وتدخُّل الوجود الأجنبي فيها(١).

وظهر منافس أوروبي آخر لبريطانيا متمثلًا في دولة فرنسا؛ فبادرت بالطلب من الدولة العثمانية بأن يكون لها ممثل في مدينة جدة بطريقة مماثلة لتعيين وكيل قنصلي لها بجدة في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م؛ من أجل توسيع التجارة فيها، ومتابعة مصالح التجار وشؤونهم، والرعايا الفرنسيين الذين يفدون إليها، وقد حاول العثمانيون بداية المماطلة؛ لأن التجارة الفرنسية آنذاك متواضعة، إلا أنهم وافقوا أخيرًا على الطلب الفرنسي، والسماح للسفارة الفرنسية بتعيين فولجنس دي فرسنل Ful-gencel de Fresnel نائبًا قنصليًّا لها في جدة(٢). وفي سنة ١٢٧٨-١٢٧٩هـ/١٨٦٢م طالب القنصل الفرنسي حكومته بالسماح له بفتح فرع للقنصلية في ينبع؛ وذلك لمنع الظلم الذي يتعرض له الحجاج الجزائريون فيها، وقد يكون الهدف من وراء ذلك هو توسيع مراقبة تحركات الإنجليز في هذا الجزء من البحر الأحمر(٣).

فأصبح هناك ممثلان تجاريان لكل من إنجلترا وفرنسا يديران مصالحهما التجارية في جدة. وبعد ذلك سارعت الدول الأوروبية إلى فتح قنصليات لها، والتجديد لمفوضيها، فأرسلت السفارة الهولندية تطلب الموافقة على تعيين منتون باكيMentone Paki قنصلًا لها في جدة لرعاية شؤون التجار، والرعايا الهولنديين الذين يأتون إليها، وأقيمت قنصلية هولندية في جدة، وكانت تابعة رسميًّا

(١) Freitag Urlike:Helpless Representative Of The Great Powers,Western Consuls in Jeddah,1830s to 1914,The Journal of Imperil and Commonwealth History,Vol,40 No.3September 2012,P365) .

(٢) الحربي: تهاني بنت جميل: القنصليات الأجنبية في جدة ١٢٥٢-١٣٤٤هـ/١٨٣٦-١٩٢٥م، دراسة تاريخية وثائقية، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م، دارة الملك عبدالعزيز، ص٤٦.

(٣) الحربي: تهاني بنت جميل: المرجع السابق، ص٤٨.

للمفوضية في إستانبول في سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م[١]، أما السبب الرسمي لإنشائها؛ فهو تسهيل تدفق الحجاج من الجزر الشرقية الهولندية، وحمايتهم من الأمراض المعدية التي يلتقطونها خلال رحلاتهم، واعتداءات القبائل على الطريق الموصل لمكة، كما ساعدت في إرشادهم إلى العودة لأوطانهم سالمين، وغرضها الحقيقي مراقبة المناخ السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي في الحجاز بعد وصول خبر لها بأنه يتم في مكة أثناء فترة الحج التخطيط لسلسلة الثورات التي واجهت الهولنديين في بعض جزر إندونيسيا بعد عودتهم من موسم الحج[٢].

وكانت مهمة القنصلية الهولندية حماية الحجاج الإندونيسيين؛ فقد وقع خمسون حاجًّا من إندونيسيا ضحية نصب من أحد مواطنيهم، وهو الحاج عبداللطيف، وحين وصلوا جدة قدم شيخهم شكواهم إلى القنصلية، فكلف القنصل نائبه بمهمة مواصلة التحقيق في هذه القضية بمكة، وبعد عدة أيام تمكن من إحضار عبداللطيف إلى القنصلية التي غادرها بعد فترة، إلا أن الشرطة العربية سجنته، ورحلته إلى مكة سيرًا على الأقدام، ولأنه لم يتم إخطار القنصل بهذا؛ أرسل احتجاجه على إجراءات الحكومة المكية، ولم يتلق ردًّا، وأفرج عن الحاج المذكور بعد أن سجن لمدة ثلاث ساعات، وتمت معالجة هذه القضية من قبل المحكمة في مكة بعد ذلك بقليل، فأمر القنصل موظفيه بالتحقيق بدقة في القضية، ولم ينظر للحكم السابق[٣]. كما تولت القنصلية توفير التسهيلات للحجاج بتبديل العملة الهولندية المعروفة باسم الغليدر إلى قروش؛ حتى يتمكن الحجاج من دفع الرسوم التي تطلب منهم، سواء في الحجر الصحي، أو بمكة المكرمة[٤].

وتتابعت الدول الأوروبية في تعيين قناصل لها بجدة، وأوكل الملك السويدي غوستاف الخامس (١٨سبتمبر١٨٧٢-٨ديسمبر ١٩٠٧م) مهمة جمع ضرائب معينة من التجار السويديين حسب

(١) ليوون، كارل فان: البعثة الهولندية في جدة، من الحج إلى التجارة، مقال ضمن كتاب البعثة الهولندية في الجزيرة العربية سنة ١٣٠٠-١٣٧٠هـ، لمحات تصويرية، المعهد الملكي للدراسات المدارية، ب. ت، ص١٢.

(٢) العقبي، أحمد حسين: التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، رسالة دكتوراه منشورة، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٠هـ، ص١٦١-١٦٢.

(٣) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٣٧٧٤، تقرير قنصل هولندا حول الإساءات التي تعرض لها الحجاج من الرعايا الهنود الهولنديين في مكة في عام ١٩٢١م، بتاريخ ١٩٢١/٧/٢٥م.

(٤) ليوون، كارل فان: البعثة الهولندية في جدة، من الحج إلى التجارة، مقال ضمن كتاب البعثة الهولندية في الجزيرة العربية سنة ١٣٠٠-١٣٧٠هـ، ص١٢.

اللوائح القنصلية، ومن الواضح أن السويد والنرويج لم يكن لهما رعايا هناك، وانحصرت مصالحهما في أخذ الضريبة من التجار أثناء مرورهم بالبحر الأحمر وتوقفهم في جدة[١].

كما طالبت كل من النمسا، واليونان بالموافقة على تعيين مسيو انغراف Ingraph قنصلًا للنمسا، ومسيو أو انكليد Owankled اليوناني نائبًا للقنصل، وصدرت الموافقة السلطانية على تعيين المذكوريْن في ٣ ربيع الأول ١٢٩٣هـ/٢٨يناير ١٨٧٥م. وتقدمت السفارة الإيطالية في ١٨شوال ١٣٠٨هـ/٢٧ مايو ١٨٩١م بتعيين مسيو كارلو مزاوريCarlo Mzawri قنصلًا لها لمتابعة شؤون رعاياها وتجارها الذين يأتون إلى جدة، وطلبت التصديق على تعيينه. وكان الرد من ولاية الحجاز بأنه ليس هناك ضرورة طالما أن هناك شخصًا يعمل وكيلًا تجاريًّا لإيطاليا، وتأخر التعيين حتى تمت الموافقة خلال شوال ١٣٢٠هـ /يناير ١٩٠٣م[٢]. وفي الربع الأخير من القرن ١٣هـ/١٩م تزايد اهتمام روسيا بالعالم العربي والإسلامي بشكل عام، وشبه الجزيرة العربية بشكل خاص، ويعود ذلك لاحتلالها مناطق جديدة يقطنها مسلمون. إلى جانب ارتباطها بمصالح تجارية واقتصادية بالمنطقة التي تمر بطريق البحر الأسود، والبحر المتوسط، والبحر الأحمر.

فطلبت السفارة الروسية فتح قنصلية للنظر في شؤون المسلمين الروس الذين يؤدون فريضة الحج سنويًّا، ويمرون بجدة، فجاء القرار بالموافقة طالما أنه سيتم تعيين قنصل مسلم لسهولة دخوله إلى مكة المكرمة، ومتابعة ورصد ما يدور فيها في ١٥ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/٢١ يونيو ١٨٩١م[٣]، وتولى القنصل إبراهيموف حماية الحجاج التابعين لروسيا من الذين لا يعيشون إلا على نهب الحجاج[٤].

أما عن مواقع القنصليات في جدة؛ فكانت في أرقى الأحياء والمساكن ذات المنظر الجميل التي يملكها أثرياء جدة؛ وذلك يعكس صورة الدول العظمى أمام الدول الإسلامية؛ فقد أشار إليها إبراهيم رفعت باشا في رحلته الأولى عام ١٣١٨هـ/١٩٠١م فذكر: "والبيوت العالية ذات

(١)Urlike Freitag: Helpless Representative of the Great Powers، p360.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف BEO 1895/142098، الوثيقة الثانية؛ الأرشيف العثماني، تصنيف LHR270/16238، الوثيقة الثالثة.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف MV 0059.

(٤) الحاج عيشايف: مكة مدينة المسلمين المقدسة، ص٢٩٦.

الموقع الجميل والمنظر البهيج يسكنها أكابر البلد ووكلاء الدول التجاريون (القناصل) من روس، وإنجليز، وفرنسيين، ونمساويين، وإسوجيين –السويديين–، ونرويجيين".[١]، ويؤكد البتنوني أن مساكن قناصل الدول الأجنبية من أجمل وأبهى مباني المدينة، وبالأخص منزل الوكالة الروسية الذي هو على أحسن مثال؛ لما فيه من المشربيات، والبلكونات، وتقع في الجهة الشمالية –تحديدًا حارة المظلوم[٢]، وحارة الشام[٣]. وتضم هذه المناطق الراقية مقر القائمقام[٤] والتجار الحضارم[٥]، وفي ظل هذه الفترة لتأسيس القنصليات، وتعددها انعكس على تعدد العملات المتداولة، ولم تكن هناك عملة رسمية مفروضة للتداول، وهو أمر لا يخلو من مساوئ؛ لعل أهمها مساوئ التعامل بها يصبح واضحًا كلما زاد استعمال النقود على نطاق أوسع، وعدم ثبات قيمة العملات بسبب التقلبات الموسمية في الطلب على العملة ما دام عرضها غير مرن، وكذلك محاولة تثبيت سعر رسمي لها يؤديان إلى التقلب بين استعمال المعدن كعملة، أو كمعدن.

ويميل ذلك إلى عدم ثبات قيمة العملات المختلفة، وإلى عدم استقرار استعمالها تبعًا لكل دولة. ولم تعرف جدة نظام البنوك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وإنما كان البديل عليها نظام الصيرفة للتعاملات النقدية، وتحويل العملات فترة تأسيس القنصليات الأجنبية في جدة؛ حيث كان الصرافون يتعاملون مع الأجانب والوافدين في الشراء والبيع للعملات

(١) مرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية محلاة بمئات الصور الشمسية، (د. ط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت)، م١، ص٢٢.

(٢) حارة المظلوم: أحد أحياء المنطقة التاريخية اليوم، سبب تسميتها لقصة تعود تفاصيلها إلى مقتل السيد عبدالكريم البرزنجي في أعقابها، وقيل: إن دماء شكلت كلمة مظلوم على الأرض في ٨ ربيع أول ١١٣٦هـ/ ٦ ديسمبر ١٧٢٣م، وأورد المؤرخ جارالله بن فهد في كتابه (نيل المنى) أن استهتار ربان سفينة بالشيخ عبدالله المظلوم المدفون بجدة ورفضه دفع النذور له تسبب في غرقها أمام الميناء في ليلة الاثنين ٦ جمادى الآخرة ٩٢٧هـ /١٣ يناير ١٥٢١م؛ أي قبل ٢٠٩ أعوام من حادثة البرزنجي؛ عبدالرحمن سعد العرابي: حارة المظلوم الأسطورة والحقيقة (المجلة العربية، ع٤٧٠، ربيع الأول ١٤٣٧هـ/ديسمبر ٢٠١٥م)، ص١٠-١٢.

(٣) حارة الشام: تقع ناحية شمال جدة، يسكنها معظم أثرياء البلد، وبها مقر المكاتب الدبلوماسية و القنصليات، وكانت أغلب المنازل بها ملكًا لآل باناجه، وآل ناظر، وآل الهزازي. محمد علي مغربي: ملامح من الحياة الاجتماعية في الحجاز، ط١، جدة، الكتاب العربي السعودي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٦٠.

(٤) القائمقام: ويعد من أعلى المناصب العسكرية، يقوم مقام الغير بمنصبه، ورتبته العسكرية ظهرت في الجيش العثماني بعد إلغاء الإنكشارية، مصطفى عبدالكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة:١٤١٦هـ/١٩٩٦م)،ص٣٤٦.

(٥) البتنوني: محمد لبيب: الرحلة الحجازية، د.ط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص٧٦.

الأجنبية، والمحلية. وكان صغار التجار ممن لا يملكون خزائن حديدية يودعون أموالهم لديهم، ويتعاملون معهم، ولكن مهمة الصرافين الأصلية تقوم على تبديل العملات من الذهب إلى الفضة بالعملة المحلية، ومن العملات الأجنبية إلى العملات المحلية، وخاصة في موسم الحج؛ حيث إن الحجاج يصلون إلى ميناء جدة وهم يحملون عملات بلادهم؛ كالروبيات الجاوية، والهندية، أو الجنيهات المصرية، والعثمانية، أو الجنيهات الإنجليزية؛ فهم يحتاجون إليها عند وصولهم إلى أرض الحجاز إلى أن يبدلوا هذه العملات بالعملات المحلية. ولم يقتصر العمل في تبديل العملات على الصرافين فقط؛ وإنما يكثر العمل في هذه المهنة كثير من الناس في أماكن وجود الحجاج، وأماكن تواجد ممثلي القنصليات الأجنبية من مختلف الجنسيات. وكانت توجد في جدة في عام ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م سبعة أماكن للصرافة، يجلس أصحابها فوق مساطب عالية في مواجهة الشارع الرئيس، وأمامهم صناديق كبيرة بداخلها عملات مختلفة، وأقدم من زاول مهنة المصارف في جدة شركة "جلانلي هنكي" البريطانية؛ حيث أسست هذه الشركة فرعًا في جدة سنة١٣٠٣هـ/١٨٨٤م، واستمرت هذه الشركة فترة من الزمن تتعامل مع تجار جدة في عملية البيع والشراء في معظم العملات التي ترد إلى جدة، وتخلت فيما بعد عن عملها هذا إلى البنك البريطاني الذي انتهى دوره أيضًا في جدة أوائل عهد الشريف الحسين سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م[١]، ومارس أهل جدة المهنة، وأصبحوا يقيمون مجموعة من التجارة محلًا للصرافة؛ وذلك لما تحتاجه من كميات كبيرة من النقد؛ حيث إن الاشتغال في الصرافة عمل مربح جدًّا، وقد بلغ عدد محلات الصرافة في ميناء جدة خمسة محلات لاختلاف عدد العملات[٢]، ودخلت مدينة جدة بمراحل توسع التجارة بجدة مع الهند وأروبا على إثر تأسيس القنصليات، وتأثر بعض التجار من فروق صرف العملات المستخدمة في جدة آنذاك. واستخدمت حينها العديد من العملات؛ مثل الروبية الهندية، والجنيهات الذهبية العثمانية، والإنجليزية، والفرنسية، والريالات، وغيرها؛ لتعدد ممثلي الدول بها. وقد ترك هذا التنوع أثره السلبي على بعض التجار نتيجة اختلاف أسعار الصرف؛ فقد بلغ سعر

(١) الأنصاري: عبدالقدوس: تاريخ مدينة جدة، المجلد الأول، ط٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار مصر للطباعة، القاهرة ، ص٤٤٧.
(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة، دفتر ٥٨ معية عربي وثيقة رقم ١٤٤، مرسلة من المعية السنية إلى ديوان عموم جهادية في ١٣ ربيع أول عام ١٢٦٧.

جنيه الذهب في أحد الأعوام ٩٥ ريالًا بعد أن كان لا يتجاوز ٦٠-٦٢ ريالًا، وبلغ سعر جنيه الذهب العثماني ٩١ ريالًا، والفرنسي ٨٢,٥ ريالًا[١].

وتأثر النشاط التجاري كذلك وما ارتبط به من أنشطة أخرى؛ مثل التثمين، والنقل، والتخزين، وغيرها؛ نظرًا لتعدد العملات، واختلاف أسعارها النقدية، وعدم وجود سعر موحد لعملة نقدية موحدة، وقد أفضى إلى ظهور العديد من البيوت التجارية التي كانت من السمات المميزة للمدينة، وكانت لها أدوارها، وإسهاماتها الكبيرة في مختلف أوجه الحياة، والأنشطة داخل المدينة، وفي التعامل مع ممثلي الدول الأجنبية بالمدينة. ومن أبرز البيوت التجارية التي حافظت على شهرتها ومكانتها خلال تلك الفترة الزمنية؛ بيت آل نصيف، وآل زينل، وآلباناجة، وآل باعشن، وآل زاهد، وآل الهزازي، وآل الجموم، وآل باعفار، وآل اللنجاوي، وآل الطويل، والبسام، والفضل، والمتبولي، والمغربي، وآل قابل، والآبار، والكابلي، والشبكشي، وآل عرب، وآل الدخيل[٢].

ثانيًا: النظام النقدي المتداول أثناء تأسيس القنصليات بجدة ومنها العثمانية وغير العثمانية:

لم تكن منطقة الحجاز تعرف عملة خاصة بها؛ ولذلك كانت العملات المعدنية هي الأكثر استخدامًا، بالإضافة إلى العملات الأجنبية الأخرى، وكذا عملات الدول الإسلامية في موسم الحج خلال النصف الثاني من القرن ١٣هـ/١٩م. وكانت العملات السائدة آنذاك تنقسم إلى قسمين:

- كان النظام النقدي العثماني الرسمي في المنطقة. وقيمتها ثابتة خلال النصف الثاني من القرن ١٣هـ/ والنصف الثاني من ١٩م، وظلت الليرة الذهبية العثمانية مستخدمة على نطاق واسع حتى بعد زوال الحكم العثماني عن منطقة الحجاز؛ وذلك لقيمتها الذهبية[٣]، والقرش التركي بنوعية الذهبي، والفضي -وفئاته هي ٢، ٥، ١٠ قروش- كان معروفًا في الحجاز، ويتداول به سكان جدة[٤].

(١) عصاميون قصص وتجارب رواد الأعمال، (ط١، د.م: دار الخشرمي، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) م١ , ص٢١.
(٢) الغامدي، محمد جمعان: مرجع سابق، ص٥٨.
(٣) الشافعي، حسن محمد: العملة وتاريخها، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص٤٧.
(٤) Al-Amr,The Hijaz,p.82. للمزيد انظر Zvi Yehuda Hershiag, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East (leiden:Brill,1964)

- النقود غير العثمانية، والتي تستخدم على نطاق شعبي من جانب سكان ميناء جدة، والقنصليات، والجماعات الأخرى من الوافدين، والحجاج بمكة التي تقيم في المناطق المجاورة[١].

وقد اعترفت بها الحكومة العثمانية، واكتسبت الصفة الرسمية؛ بل تعاملت بها الحكومة في جباية الضرائب، والرسوم الجمركية؛ كون السكان خليطًا مع جنسيات ودول مختلفة[٢].

وكان من بين العملات المستخدمة في منطقة الحجاز، وبالتالي في ميناء جدة الليرة العثمانية الذهبية، وهي تساوي مئة قرش ذهبي عثماني، كما كانت تساوي ثمانية عشر شلنًا إنجليزيًّا، وتعادل أربع عشرة روبية هندية خلال القرن ١٣هـ/١٩م[٣]. واستخدم كذلك الجنيه الإسترليني الذهبي، والروبية الهندية الفضية؛ مما أدى إلى تقوية العلاقات التجارية بين هذه المنطقة وبين البلدان المصدرة لهذه العملات؛ وبخاصة الهند التي تربطها بالمنطقة علاقات تجارية وثيقة جدًّا؛ نظرًا لقربها من المنطقة، والمبادلات التجارية معها[٤].

ومن العملات المستخدمة أيضًا الريال الفرانسة الذي عرف محليًّا بـ(ريال فرانسة)، واسمه الحقيقي هو ريال ماريا تريزا ويسمى بدولار ماريا تريزا، وقيمته اثنا عشر قرشًا عثمانيًّا، وهو عبارة عن قطعة نقدية من الفضة ضربت في النمسا أواخر القرن ١٢هـ/١٨م ويستعمل على نطاق واسع في شبة الجزيرة العربية، ويعد العملة الرئيسة في الدولة السعودية الأولى (١١٣٩-١٢٣٣هـ/١٧٢٧-١٨١٨م)، وفي شرق أفريقيا، وفي أوروبا، وشرق آسيا، وفي مناطق البحر الأحمر، والخليج العربي[٥]؛ لذلك تم تداوله مع الحجاج الأفارقة بمنطقة الحجاز، وكذلك يعدُّ العملة الرئيسة عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م في ميناء رابغ، وميناء الليث، وميناء القنفذة، ويعادل الشلن

(١) المعبدي، مبارك محمد: النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م/١٣٣٥هـ-١٩١٦م، ط١، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص١٧٢.

(٢) التميمي، عبدالجليل: الحياة الاقتصادية للولايات العربية في العهد العثماني، ج٢، مركز الدراسات والبحوث في الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان ١٩٨٦م, ص٤١٧.

(٣) المعبدي، مبارك: مرجع سابق، ص١٧٣.

(٤) K, evin, G erard Feneion, The United Arab Emirates: An Econamic and Social Survey, 2nd ed. London: Longmen,1976,p 80

(٥) عبدالرحيم عبدالرحمن: الدولة السعودية الأولى، ص٢٥٠.

الإنجليزي، أو ما يقارب "١٠,٤" بنسات، ويساوي اثني عشر قرشًا عثمانيًّا[١]. فكانت التجارة الخارجية وحركة الملاحة لميناء جدة تعتمد على تدفق الحجاج الذين لا يحملون المال فقط مقابل نفقاتهم؛ وإنما لشراء هدايا لذويهم عند العودة. يضاف لذلك أن الحجاج يحضرون معهم الذهب إلى جدة، كما يتم تصديره أيضًا عن طريق الحجاج إلى مصر، وإستانبول؛ حيث يتم تغييره بالدولار الفضي المفضل عند العرب، والأحباش، وهو ريال ماريا تريزا (الفرانسة). وعند انتهاء الموسم تصاب التجارة بالركود[٢]. وكان يعد الفرانسة العملة الرئيسة للدولة العثمانية؛ فقد كان التاجر علي شيخو أحد تجار جدة في عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م، العاملين في شراء البضائع الواردة من الهند، وأنشأ عددًا من الوكالات في كل من الليث، ورابغ، والقنفذة. وعندما احتاجت خزانة جدة في عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م إلى مبلغ من المال، اقترضت منه مبلغًا، وقدره " ٦٥٠٠" ريال فرانسة. وحولت الحكومة العثمانية هذا المبلغ إلى وكيله في القاهرة بالريال الفرانسة في ٢٨ صفر ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م. واستلم وكيله المبلغ، وأرسل بضاعة إلى جدة، استلمها التاجر شيخو من الميناء. وفي نفس هذه الفترة تتعامل الحكومة العثمانية بالجنيه الإنجليزي كعملة رسمية لها[٣]، وكان يستعمل على نطاق ضيق في بعض العملات. وتعرف بالبارة[٤]. وكانت هناك عملة عثمانية أخرى تسمى المجيدية[٥] وهي فضية، وتنقسم إلى ثلاث فئات: نصف مجيدي، وربع مجيدي، وثمن

(١) فهمي، عبدالرحمن: النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث ضمن بحوث ندوة عبدالرحمن الجبرتي، إشراف الدكتور/ أحمد عزت عبدالكريم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٧٦، ص٢٩٣.

(٢)B.F.O.Turkey-Jeddah,February1885.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محفظة رقم ٥ أوامر مالية، وثيقة رقم ١٦٧ مرسلة من والي جدة إلى مدير المالية العامة بإستانبول، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٦٢هـ.

(٤) البارة: وهي عملة من وحدات القرش وتساوي "٤٠/١" من القرش البارة: من النيكل، مستديرة تشبه الهللة، رخيصة القيمة، بيضاء اللون، لها وحدات: ٥ بارات، ١٠ بارات. الشرعان، نايف وآخرون: تطور النقود في المملكة العربية السعودية، ص٢٢.

(٥) الريال المجيدي: كانت الدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى تسيطر على معظم البلاد العربية؛ لذا كانت عملاتها بمختلف أصنافها الذهبية والفضية والبرونزية والنحاسية متداولة على نطاق واسع، ومن العملات العثمانية التي كانت متداولة قبل النقد العربي السعودي؛ الريال المجيدي، والقرش المجيدي، والبراة المجيدية، نسبة إلى السلطان العثماني عبدالمجيد الذي حكم ما بين ١٢٥٥-١٢٧٨هـ/١٨٣٩-١٨٦١م، وكانت تحمل في الوجه توقيع السلطان الذي سُكّت في عهده؛ انظر: نايف الشرعان وآخرون، تطور النقود في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٢٨.

مجيدي. وكان يساوي عشرين قرشًا عثمانيًّا[١]. وبها تقدر رواتب الموظفين[٢].

أما "الكيسة" فعبارة عن كيس موحد الحجم من حيث ما يحتويه من نقد يساوي خمسمائة قرش عثماني. وبلغت واردات جدة من الرسوم الجمركية لعام ١٢٨١هـ/١٨٦٦م ١٠١٣٥ كيسة و٤٩٩ كسورها[٣].

وكانت هناك عملات أجنبية؛ نظرًا لوجود القنصليات، والوافدين للعمرة، والحج، واعترفت بها الدولة العثمانية، ويطلق عليها (عملات شعبية). وهذه العملات احتلت مكانتها الرسمية بعد اعتراف الحكومة العثمانية بها، ومعادلتها بنقدها الرسمي، وقبولها في معاملاتها الرسمية، والسماح لسكان منطقة الحجاز باستخدامها، والتعامل بها[٤]، ولكثرة تداولها في الحجاز أباحت الحكومة العثمانية جباية ضرائبها بها. وكذلك كان الجنيه الإنجليزي الذهبي، وهو ما يعرف بـ(الجنيه الإسترليني) من العملات المستخدمة، وكانت قيمته النقدية معترفًا بها رسميًّا، خاصة خلال معادلته بأسعار العملات المتداولة في المنطقة[٥]. فهناك كثير من الأسر التي استقرت في جدة خلال القرن ١٣هـ/١٩م، وعملت بالتجارة. وقد قدرت أملاكها ما بين مائة وخمسين إلى مائتي ألف جنيه إسترليني؛ حيث كان من بيت الجيلاني، وهو على صلة وثيقة بالإنجليز[٦].

وتأكيداً على أنواع العملات المستخدمة في منطقة الحجاز التي اختلفت باختلاف القادمين لمنطقة الحجاز، وغياب العملة الرسمية بالمنطقة في ذلك الوقت؛ فسنورد قائمتين: الأولى وضعها محمد باشا صادق الذي كان قائدًا للمحمل المصري في عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م. والثانية وضعها القنصل الإنجليزي في ميناء جدة ريتشارد عام ١٣١٣هـ-١٨٩٥م[٧].

---

(١) حمزة، فؤاد: البلاد العربية السعودية، مطبعة أم القرى ١٣٥٥هـ، ص١٢٢٣.

(3)Hogarth David George.,Hijaz before World War1, 2nd ed.Falcon-Oleander,1917,p,82

(٢) الغنام، زينب: أرشيف رئاسة مجلس الوزراء، إستانبول، دفتر ميزانية الحجاز لعام ١٢٨٣هـ، وثيقة رقم ١٣٠٥ مالية باللغة التركية.؛ ص١٤٦.

(٣)حسن محمود الشافعي: العملة وتاريخها، ص٥٠.

(٤) البتنوني، محمد لبيب: الرحلة الحجازية، ص٦١.

(٥) دلان، أحمد زيني: خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن النبي عليه الصلاة والسلام إلى وقتنا هذا بالتمام، ط١، مصر، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥م، ص٢٠٣-٢٠٥.

(٦)Hogarth,Hijaz,p.81.

قائمة محمد باشا صادق للعملة عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م	قيمتها خلال موسم الحج بالقرش العثماني	قيمتها خلال موسم الحج بالقرش العثماني	قائمة ريتشارد للعملة عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م	قيمتها في الحجر الصحي بالقرش العثماني	قيمتها في المجالات الأخرى بالقرش العثماني
الجنيه المصري	١٦٩	١٧١	ليرة عثمانية	١٠٠ قرش	١٠٠ قرش
الجنيه الإنجليزي	١٦٨	١٧٠	ليرة إنجليزية	١١٠ قروش	١٠٩,٥ قروش
الليرة العثمانية	١٤٨	١٥١	ليرة فرنسية	٨٠ قرشًا	٩٠ قرشًا
بنتو	١٢٨	١٣٣	دولار ماكسيجان	١١ قرشًا	١١ قرشًا
ريال بنكا (مجري)	٢٨	٢٨,٥	ريال فرانسة	١٢ قرشًا	١٢ قرشًا
ريال سينكو (ياباني)	٢٨	٢٩	قطعة فئة عشرين قرشًا مصريًا	٢٠ قرشًا	٢٠ قرشًا
ريال عثماني	٢٦	١٣	قطعة مجيدية	٢٠ قرشًا	٢٠ قرشًا
روبية هندية	١٣	—	خمسة فرنكات فرنسية	٢١ قرشًا	٢١ قرشًا
فرنك فرنسي	٥	—	روبية هندية	٥,٥ قروش	٥,٥ قروش
قرش مصري	١,٥	—	الشاهي	قرشان	٢ قرشان

ويتضح من قائمة الأسعار بعض العملات التي كان يجلبها معهم الحجاج للحج، وفي المحجر الصحي عند نزولهم للميناء، وكذلك أسعار نفس العملات في المجالات الأخرى، ويرجع شراء العملات في المحجر الصحي لحاجة الحاج للغذاء داخل الميناء، ومن ثم يقومون ببيع بعض العملات التي معهم، كما أن المشترين للعملات هم في أغلبهم من التجار المستوردين، أو من التجار الذين يقومون بشراء بعض البضائع التي يجلبها معهم الحجاج، ومن ثم يقومون ببيعها في موسم الحج. كما يلاحظ اختلاف مسميات العملات في القائمتين، والتسعيرة للعملات بين القائمتين؛ ربما بسبب اختلاف الظروف السياسية آنذاك خارج شبه الجزيرة العربية، لا سيما أن أغلب هذه العملات مستوردة يحملها معهم حجاج كل الدول. فقد سادت العملات للدول العظمى آنذاك، فمثلًا خلال الحرب العالمية الأولى حدد هوجارث خلال زيارته إلى جدة عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م أربع عملات متداولة في ذلك الوقت، وقيمتها، وهي الليرة العثمانية وقيمتها "١٠٨" قروش ذهبية، والجنيه الإنجليزي وقيمته "١٢٠" قرشًا ذهبيًا، ونابليون وقيمته "٩٠" قرشًا ذهبيًا، ثم الروبية الهندية وقيمتها ثمانية قروش ذهبية[١]. وهذا لا يعني أن العملات الأخرى لم تكن متداولة في الحجاز،

(١)David George Hejaz before World War I Calnoarab Bureau, 1946. P.311

وخاصة جدة، ومتداولة بين الأهالي، والصيارفة، والبنوك؛ مثل القران، والشاهي، وريال الفرانسة، والدولار الألماني، والريال الشينكو، وأبو طيرة، والريال البرم "الجاوي" والجنيه الفرنساوي، وبنكا، والريال المغربي[١]. وفي هذه المدة تأثر اقتصاد الحجاز بنظرة العثمانيين للمنطقة من جهة، وعلاقة الأشراف ببعضهم من جهة أخرى؛ مما يؤثر على الاستقرار في المنطقة، والذي يؤثر على مستوى تدفق الحجاج، والأموال فيها[٢]، وأثرت سكة حديد الحجاز بعد تأسيسها في المنطقة اقتصاديًّا عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٩م. وذلك لتيسير وصول الحجاج للأماكن المقدسة بأعداد كبيرة، وتبع ذلك تحسن في المستوى المعيشي للسكان[٣]؛ فقد فرضت السلطة سبعة دنانير عن كل حاج، أو زائر، كما تجبي عُشر قيمة البضائع المستوردة، وأحيانًا تكون هذه الضرائب قيمتها مختلفة، وغير محددة بناءً على النقود التي يمتلكها الحاج، والوافد باختلاف بلد القدوم؛ حيث بلغ إيراد ميناء جدة في إحدى السنوات أكثر من سبعين ألف دينار ذهبي[٤]، وهو مبلغ تقريبي كقياس للعملة التي تتداول بها الحكومة، وليس بعملة القادمين لجدة.

المحور الثاني: النظام النقدي خلال العهد الهاشمي بالحجاز

أولًا: الثورة العربية وأثرها على تعيين القناصل بمدينة جدة:

بعد اندلاع الثورة العربية في يوم السبت الموافق ٩ شعبان ١٣٣٤هـ/٥مايو ١٩١٦ م؛ اقترحت الحكومة الأمريكية على الدولة العثمانية أن تطرد القنصل الإنجليزي من جدة؛ وبقية القنصليات؛ لأنه لا يجوز الإبقاء على قنصل دولة معادية في أراضيها[٥]؛ حيث كانت التقارير متبادلة بين السلطة في الحجاز، وبين الحكومة البريطانية؛ من ذلك تقرير محمد شريف الفاروقي إلى

(١) البتنوني: الرحلة الحجازية، ص٦١.
(٢) الفوزان، إبراهيم فوزان: إقليم الحجاز وعوامل نهضته الحديثة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٨٥-١٠٨.
(٣) الفوزان: المرجع السابق، ص٩٢.
(٤) الفوزان: المرجع السابق، ص٩٢.
(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف HR.SYS 2168/51؛ "حول النهضة العربية في الحجاز"، (جريدة القبلة، عدد١، ١٥/١٠/١٣٣٤هـ)، ص١.

سعادة الجنرال البريطاني كلايتن س. إم. جيClayton S.M.G، الذي ذكر فيه أن جدة استسلمت، وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من العتاد من مدافع، ورشاشات، وتستخدم لاحقًا لإطلاق النار على ثكنات الأتراك في مكة المكرمة[١]. ويبدو أن الحكومة الوليدة في الحجاز واجهت مشكلة في البعثات الأوروبية إلى الحجاز التي لا تكسب الدولة شخصيتها القانونية الدولية، وإنما تعطي لها إمكانية ممارسة سيادتها في المجال الخارجي، وتساعدها على إقامة علاقات مستمرة مع باقي دول العالم[٢]، فنجد ذلك موضحًا في برقية مفتوحة من الملك حسين بتاريخ ٤ صفر ١٣٣٩هـ/١٨ أكتوبر ١٩٢٠م طلب تعيين سفير للحجاز لدى الحكومة البريطانية؛ مؤكدًا أن المصلحة تقتضي ذلك؛ ربما لأنه غير مقتنع بكفاءة الموظف البريطاني آنذاك الكولونيل فكري معتمد بريطانيا في جدة[٣]، واعتبر الملك حسين وجوده فقط لمتابعة شؤون رعايا بلاده، أما محادثاته مع بريطانيا فيجب أن يكون لها طابعها السري، وحين وجه رسائله مباشرة للحكومة البريطانية طالبته السلطات الإنجليزية في ٢٢ صفر ١٣٤٠هـ/٢٥ أكتوبر ١٩٢١م بحصر الاتصالات معها بمعتمدها في جدة[٤]. وأيًّا ما كان الأمر استمرت حركة الاعتراف بالحكومة الهاشمية، وإعادة فتح القنصليات الأوروبية لديها.

ففي سنة ١٣٣٤هـ/١٩١٦م زار الكرنل ويلسن Wilson جدة، واقترح إرسال مندوب يتحدث اللغة العربية ليكون ممثلًا للحكومة البريطانية لدى الشريف، وأنه من الواجب على الشريف أن يخبر وكلاءه في جدة بتداول مشورة الوكيل البريطاني وقبولها، واتخاذ الحيطة للطلب حتى لا يشك في محاولة تدخل الحكومة البريطانية بجدة بصورة فعالة في إدارة الحجاز[٥]، واقتنع المندوب البريطاني بمصر السير هنري مكماهون Henry McMahon باقتراح ويلسن، وأرسل إلى وزارة الخارجية في ٩ رمضان ١٣٣٤هـ/١٠ يوليو ١٩١٦م بضرورة إرسال موظف بريطاني إلى جدة

(١) صفوة، نجدة فتحي: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية "نجد والحجاز"، (ط١، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٦م) ؛ م٢، ملحق ٢لوثيقة رقم ١٠٦، ص٣٢٢؛ الحربي، تهاني ، القنصليات الأجنبية في جدة ١٢٥٢-١٣٤٤هـ/١٨٣٦-١٩٢٥م، دراسة تاريخية وثائقية ، ص٥٦.

(٢) صديقي، سامية: مبدأ الرضائية في القانون الدبلوماسي، ط١، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٦م، ص٧٣.

(٣) جريدة القبلة، عدد ٣١٦، بتاريخ ١٣٣٧/١٢/٢٦هـ، معتمد بريطانيا في جدة، ص٣.

(٤) F.O 686/7/4 نقلا عن نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية "نجد والحجاز"، (ط١، بيروت، دار الساقي؛ ٢٠٠٤م) ، م٦، وثيقة رقم ٥٢، ص١٥٩-١٦٠.

(٥) صفوة، نجدة فتحي: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، "، ط١، بيروت، دار الساقي؛ ٢٠٠١م، م٢، وثيقة رقم ١٠٨.

تكون وظيفته مساعدة الحاكم والمجلس البلدي في إعادة فرض النظام عليها، وعلى ظروف المدينة الصحية التي تعتمد عليها سلامة الحجاج[١]، وهذا يدل على السيطرة الكبيرة من الحكومة البريطانية على مجريات الأمور في منطقة الحجاز آنذاك. وقد أقر الكابتن جورج لويد George Lioyd بأن لهم الحق في مقاومة أي محاولات لتدخل الدول الأخرى اقتصاديًّا، أو سياسيًّا في الحجاز. والتي اعتبرها منطقة تحت النفوذ الوحيد لبريطانيا العظمى [٢]، وكان معظم هؤلاء سبقت لهم الخدمة في السودان؛ لذا يتحدثون العربية بطلاقة، والبعض منهم يجيد الفرنسية أيضًا، وتوثقت علاقاتهم بشكل كبير في بداية عهد الشريف الحسين؛ حيث كانت مهمتهم رسميًّا هو مكتب الحج فقط في الظاهر، ولكن كانت الحقيقة تدخلهم بشكل أكبر في شؤون أخرى غير مصالح حجاج الهند البريطانية؛ حيث تسعى جاهدة لمحاولة فتح قنصلية بمكة لمتابعة الحجاج المسلمين، لكن الشريف شرح صعوبة الأمر للمعتمد البريطاني حول تعيين موظف خاص في مكة، أما جدة فلا يمانع بذلك؛ حفاظًا على قدسية مكة، ومحاولة لإبعاد أي تدخل أجنبي بها، ولكن على الرغم من عدم تصريح الملك الحسين لهم بإرسال ممثل للحكومة البريطانية إلى مكة؛ فإنها قامت بتعيين الضابط الهندي الكابتن ناصر الدين لرعاية مصالح الرعايا البريطانيين في مكة في ٧ شوال ١٣٣٨هـ/٢٤ يونيو ١٩٢٠م[٣]. وقد رفض الملك الحسين قبوله إلا بصفة ضابط ارتباط، وليس المسؤول عن رعاية مصالح المسلمين من رعايا بريطانيا.

وفي ٩ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ/٧يناير ١٩٤٢م؛ طلب وزير الخارجية البريطاني لانسيلوت أوليفانتLancelot Oliphant من معتمده في جدة أن يوجه إلى الملك حسين مذكرة شديدة اللهجة يلخص فيها مسائل الحج الرئيسة المتنازع عليها، بما فيها معاملة الرعايا البريطانيين بصفة عامة، ويبرز له استياء الحكومة الإنجليزية المتزايد لاستمرار المعاملة التي يتعرض لها الحجاج بالابتزاز، والسلب، والتجار البريطانيون بالقيود الاقتصادية المرتجلة التي يفرضها الملك[٤]. ربما لم تكن هناك قيود اقتصادية بقدر محاولة الشريف لضبط التداول بالعملات الشعبية، ومحاولة تخصيص عملة واحدة فقط للتداول. أما البعثة الفرنسية فاختلفت عن بريطانيا؛ فتكونت من أطباء، وعدد من

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٥.
(٢) F.O 141/734/70 نقلًا عن نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٣، وثيقة رقم ٧٦، ص٢٧٣.
(٣) F.O 371/5093(E8637 نقلًا عن نجدة صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٥، مرفق تابع لوثيقة رقم ١١٦، ص٣٥٣.
(٤) F.O 406/52(E 129/11/91؛ صفوة، نجدة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٧، وثيقة رقم ١٦٧، ص٤٠١.

الرقباء لتشغيل المحطة اللاسلكية، ويقود البعثة العقيد بريموند Primond، كما أن للبعثة ضباطًا مصريين وجزائريين بمكة يقدمون لهم التقارير. ففي سنة ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م رفع القنصل الفرنسي لوسيان لابوس Lucien Labosse اقتراحًا لوزير الخارجية الفرنسي السيد ريبو Ribot بتعيين نائب قنصل فخري جزائري مهنته طبيب، ويقيم بمكة، ومهمته إخبار القنصلية بالوفيات من الحجاج، وتزويد فرنسا بالمعلومات السياسية عن مكة، ومراقبة الوضع الصحي، وعلل القنصل الفرنسي للشريف بأن فرنسا تسير على نفس خطى الحكومة البريطانية في إرسال الطبيب الهندي المسلم كل سنة إلى مكة المكرمة، والمدينة المنورة(١)، في حين تألفت البعثة الإيطالية من شخص واحد هو السيد الكافاليري برنابي Cavalry Pernapi الذي يعمل قنصلًا في جدة قبل الحرب، وبقي بها حتى جمادى الآخرة ١٣٣٣هـ/مايو ١٩١٥م، ويتحدث العربية بطلاقة؛ وفي عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م تسلم مرة أخرى واجباته كمندوب للحكومة الملكية الإيطالية في جدة(٢).

وتتابعت البعثات الأوروبية على منطقة الحجاز؛ ففي ٢٣ صفر ١٣٣٥هـ/١٩ديسمبر وصل إلى جدة عدد كبير من البعثة الهولندية يترأسهم د. رينكار، وطالب بتنظيم قنصليته لتقوم بدور أكبر بعد الحرب، واقترح تشكيل لجنة أوروبية للسيطرة على الحكومة المحلية؛ حتى يكون لها صوت يمثلها في جميع المصالح(٣) لرعايا المسلمين التابعين لهولندا. وطلب زيادة مؤقتة في عدد الموظفين بحيث يرسلون مع أول مركب حج، ويغادرون إلى الهند بعد انتهاء عملهم(٤).

وأصدر الحسين في ٢٩ صفر ١٣٤٠هـ/١نوفمبر ١٩٢١م بالاعتراف بالمسيو فان دير بلاس Van der Plas قنصلًا للحكومة الهولندية لدى حكومته، وأن تكون إقامته في جدة(٥). وقد نصح الدكتور رينكار كبير موظفي البعثة الهولندية حكومته سنة ١٣٣٥هـ/١٩١٦م بتعيين ممثل في مكة، ومنحه لقبًا رسميًّا؛ مثل وكيل القنصلية بحيث يكون على اتصال مع القنصل، ويرافق الحجاج

(١) أمين، محمد: موسم الحج سنة ١٣٠٧هـ/١٨٩م، ص١٧٧-١٧٨.

(٢) (E15802/3880/44 F.O 406/44) صفوة، نجدة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية "نجد والحجاز"، ط١، بيروت، دار الساقي؛ ٢٠٠١م)، م٥، وثيقة رقم ٢١٨، ص٥١٩.

(٣) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٤١٥٨، تقرير تفصيلي طويل "١٥٤ص" صادر عن د. رينكار "موظف كبير في البعثة الهولندية بجدة" حول رحلته الرسمية إلى جدة في ديسمبر ١٩١٦م، بتاريخ ١٩١٦/١١/١٥م.

(٤) وثيقة سابقة، برقم ٤١٥٨، بتاريخ ١٩١٦/١١/١٥م.

(٥) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ١٦٤٣، أمر صادر عن الملك حسين بن علي بخصوص الاعتراف بفان دير فلس قنصلًا لهولندا لدى الحكومة العربية، بتاريخ ١٣٤٠/٢/٢٩هـ.

الجاويين إلى مكة المكرمة، والمدينة المنورة[١]. وقد حرصت الحكومة الهولندية على أن يتصف النائب الجديد بمكة المكرمة بمهارة كبيرة، ولباقة، وشخصية دبلوماسية، خصوصًا بعد أن تضاعف عدد الحجاج في السنوات الست عشرة الماضية، والظروف السياسية المتغيرة التي تتطلب وجدها تمثيلًا أفضل بمكة، وطمأن القنصل وزيره، وأكد له بكل ثقة أن الحكومة الهاشمية لن تعترض على تعيين نائب القنصل في مكة طالما أن الحكومة العربية اتخذت خطوات لفتح تمثيل لها في لاهاي[٢]. وكانت وزارة الخارجية الهولندية تلح على المملكة الهاشمية بصفة مستمرة لضرورة قبول تعيين نائب للقنصل بمكة، وربطت ضرورة تعيينه بتقرير إنهاء إجراءات إرث الحجاج الذين وافتهم المنية في الحجاز[٣]. وفي ٤ ذي الحجة ١٣٤١هـ/١٧يوليو ١٩٢٣م صرح القنصل فان دير بلاس بأن المناقشات حول تعيين نائب للقنصلية في مكة لم تقبلها الحكومة العربية لأسباب رسمية، وأنه حدثت مشاجرة مع الفرنسيين، وتم رفض تمثيلهم في مكة. لكن استطاعت هولندا لاحقًا في عام ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م وما بعدها في تعيين نائب من أهل جزيرة جاوا في مكة، إلى جانب طبيب إندونيسي يقوم بمساعدة الحجاج؛ بل كان مسؤولًا أيضًا عن جمع معلومات عن وضعهم الصحي؛ كي يتمكن من اتخاذ الإجراءات الضرورية لوقايتهم من الأمراض[٤].

واستمر تعيين القناصل الأوروبيين حتى نهاية عهد الأشراف؛ إذ عينت بلجيكا قنصلًا لها، ووصل إلى جدة في ٩شوال ١٣٤٠هـ/٥يونيو ١٩٢٢م[٥]. وقد ذكر المعتمد البريطاني الميجر دبليو. ئي مارشال في تقرير سري لجدة بتاريخ ٢٤شوال ١٣٤٠هـ/٢٠يونيو ١٩٢٢م أن القنصل

(١) أمين، محمد: موسم حج سنة ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م، ص١٧٨؛ دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٣٧٣٣، تقرير طويل حول العلاقة بين الملحقية القنصلية الهولندية بجدة، والحكومة المكية في عام ١٩٢٢، بتاريخ ١٩٢٢/٥/٣١م.

(٢) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٨٥١، تقرير حول تعيين جرجيس لطف الله مبعوثًا للملك حسين في لاهاي والعلاقات بين الحكومة الهاشمية وهولندا، بتاريخ ١٩٢١/١٢/٣١م.

(٣) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٣٧٤٦، تقرير وزير المستعمرات الهولندية بشأن ضرورة إقامة ملحقية قنصلية هولندية بمكة لضمان إرسال الخطابات إلى الحكومة الهاشمية، بتاريخ ١٩٢٢/١٠/١٠م.

(٤) ليوون، كارل فان وآخرون: البعثة الهولندية في الجزيرة العربية سنة ١٣٠٠-١٣٧٠هـ لمحات تصويرية، د.ط، أمستردام المعهد الملكي لدراسات المدارية، ١٤١٩هـ، ص١٤.

(٥) "حوادث محلية": قنصلية بلجيكا في جدة، جريدة القبلة، عدد ٥٩١، بتاريخ ١٣٤٠/١٠/٩هـ، ص٢.

الفرنسي الكابتن إبراهيم ديبوي Ibrahim Dubois هو من عين قنصلًا لبلجيكا في جدة، وتم رفع العلم البلجيكي على الباب الجانبي للقنصلية الفرنسية [١].

ولم يقتصر الأمر على الدول الأوروبية وسعيها لتأسيس القنصليات؛ بل تطلع الروس إلى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في العهد الهاشمي كنوع من التحدي للبريطانيين، وقد استغل السوفييت الفرصة عندما توترت العلاقات بين البريطانيين والملك حسين؛ وذلك حين أقدم الأخير على إعلان نفسه خليفة للمسلمين؛ الأمر الذي زاد مخاوف البريطانيين، وفي ١٠ محرم ١٣٤٣هـ/١١أغسطس ١٩٢٤م قدم الموفد السوفيتي م. حكيمينوف عبدالرحمانوفيتش، وهو مسلم؛ وتوجه فور وصوله إلى مكة لزيارة الملك، ثم عاد إلى جدة في اليوم التالي، وشمل جدول زيارته الدبلوماسية الجديدة الوكالة البريطانية، والقنصلية الإيطالية[٢].

وفي الحقيقة إن الوصول إلى المدينة المقدسة ليس حكرًا على الفكر الأوروبي؛ بل إن أحد مسلمي الروس نادى بذلك –الموفد الروسي– فقال: قد يكون من الأصوب تعيين قناصل، أو نواب قناصل للدول الغربية في مكة بالذات عوضًا عن جدة، وتعيينهم من المسلمين، وتكليفهم بالإشراف على كل ما يتعلق بالجانب الصحي، وإنفاق المبالغ المخصصة لهذا الغرض[٣]؛ وهذا يدل على معاناة الممثلين الأجانب بمنطقة الحجاز من تعدد العملات وقيمة، صرفها، وعدم تحديد مبالغ صرف معينة لقيمة عملة كل دولة، وقد بلغ بذلك عدد الممثليات الأوروبية في العهد الهاشمي إلى ست فقط، وعدد عشر في العهد العثماني. وقد ذكر ريزفان Rizfan أن عدد سكان جدة يبلغ تقريبًا (٢٠,٠٠٠) نسمة، بينهم (٥٠) أوروبيًّا[٤]. وقريب منه ما أورده البتنوني عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م من أنهم: "يبلغون خمسين ألفًا على أضبط تقدير، منهم عشرة آلاف من

(١) F.O406/50(E6914/656/91 نقلًا عن: صفوة، نجدة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٦، مرفق تابع لوثيقة رقم ٢٠١، ص٣٩٤.

(٢) فيتالي ناؤ ومكين: الدبلوماسية السوفييتية في الحجاز الانطلاقة الأولى إلى الجزيرة العربية١٩٢٣-١٩٢٦م، ترجمة: أرسين توروس (الدارة، س٢٣، ع٤، (١٤١٨هـ، ص٦٢-٦٦).

(٣) ريزفان، يغيم: الحج قبل مئة سنة: الصراع الدولي على الجزيرة العربية والعالم الإسلامي، ط٢، بيروت، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٢٥٦.

(٤) ريزفان يغيم: المرجع السابق ، ص١٧٩.

الأجانب المسلمين بين فرس، وحضارم، وهنود، وبخاريين. أما الفرنجة فيبلغ عددهم مائة، أو يزيدون قليلًا، وأغلبهم من الأورام" -الروم-[١].

ثانيًا: النظام النقدي خلال العهد الهاشمي وأثر تعدد القنصليات بالفوضى النقدية:

ونظرًا لأن ممثليات الدول الأجنبية متعددة، ومختلفة في الحجاز، وكانت تتبع جهات مختلفة؛ فقد كانت العملات المتداولة في هذه الأقاليم تختلف بعض الشيء من منطقة إلى أخرى كما كان سابقًا في العهد العثماني؛ تبعًا لاتصالاتها الجغرافية، والتجارية، والسياسية؛ ففي منطقة الحجاز كما أورده أحد مؤرخي الحجاز: "كانت العملات المتداولة في الحجاز خلال الثلاثينيات وحتى الأربعينيات كثيرة، وكان أهمها الجنيه الذهبي الإنجليزي، ثم الجنيه الذهبي العثماني، وإن كان قد بدأ في الانحصار بعد انتهاء الحكم العثماني وقيام الدولة الهاشمية، وكان هناك الجنيه المسكوفي، والجنيه النبتو، والجنيه المصري الذهبي، وكان أغنى من الجنيه الإنجليزي، وهو أغلى العملات في ذلك الوقت، يزيد بمقدار قرشين ونصف ذهبًا؛ أي إن الجنيه الإنجليزي يساوي سبعة وتسعين قرشًا ونصفًا مصريًّا، بينما يساوي الجنيه المصري الذي يحمل صورة الملك فؤاد -والد الملك فاروق- مئة قرش مصري[٢].

كانت فترة حكم العهد الهاشمي بالنسبة إلى النظام النقدي من أشد الفترات قسوة في التاريخ الاقتصادي للحجاز؛ فقد قامت الحرب العالمية الأولى، وتسببت في تعطيل التجارة العالمية، وحدت من أعداد الحجاج؛ وأعلن الشريف حسين الثورة ضد الدولة العثمانية، وتعطيل الخط الحديدي في الحجاز؛ مما دفع الشريف حسين لفرض مزيد من الضرائب؛ إذ طبقت عليهم رسوم الكوشان[٣]. واشتد الفقر على الناس[٤]، وقابل ذلك ضعف حركة التجارة الداخلية بين أقاليم

(١) البتنوني، محمد: الرحلة الحجازية، ص٧٦.

(٢) مغربي، محمد علي: ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، ط١، تهامة، جدة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص١٧٨.

(٣) الكوشان: رسوم مفروضة على الأهالي والحجاج، وذلك قبل ظهور البترول، يؤخذ على الجمال والبغال المستخدمة ف النقل، وعرف أيضًا باسم رسم التخريجية. سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، (مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) ، ص١٢٦.

(٤) القحطاني، منى قائد: التنظيمات الداخلية في مكة المكرمة بعد دخول الملك عبدالعزيز آل سعود ١٣٤٣-١٣٥١هـ/١٩٢٤-١٩٣٢م، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٣٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص٣٢.

الجزيرة العربية، وساعد على هذا الضعف وجود عملات مختلفة في الأقاليم التي كانت غير قابلة للتحويل فيما بينها؛ فقد كان هناك المجيدي في أغلب المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني، وكان هناك الريال الفرنسي، والروبية الهندية، بالإضافة إلى سك العملات الخاصة في بعض الأقاليم؛ مثل الحجاز الذي سُكَّت عملته عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م. ولقد ورث الشريف الحسين التنظيمات المالية من العثمانيين، فأسس وزارة المالية عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م، وأسس مديرية الرسوم العمومية التي كان يرأسها مدير عموم الرسوم. وكانت المديرية تقوم بمهام متعددة؛ مثل جباية الأموال المتحصلة من الرسوم المفروضة على الحجاج خلال موسم الحج[١]، وفرض رسوم تصديق على جوازات سفر الحجاج الذي قدرته الحكومة بعشرة قروش لكل حاج، وعائدات الكرنتينة[٢]، ومقدارها ٣٧,٥٠ قرشًا[٣]، إضافة إلى تحصيل أجور الجمال، والمطوف، ورسوم الخدمات العامة من برق، وبريد، وطوابع، وغيرها، إضافة إلى التنظيمات الخاصة بالتجارة الخارجية؛ فكانت مكة تستورد جميع احتياجاتها من الخارج[٤]، وتعتمد على الإعانات المالية البريطانية التي كانت تشكل الموارد المالية للدولة، لكن تلك الإعانات المالية تقلصت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى؛ نتيجة لتوتر العلاقات بين الطرفين، فقد قامت بريطانيا بدعم الملك الحسين طيلة الحرب العالمية الأولى، وقد بلغ المجموع الكلي لمدفوعات بريطانيا للملك الحسين مبلغ ١١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه للفترة الواقعة بين ١٩١٦-١٩٢٠م[٥]، فكان اقتصاد الحجاز في مدة حكم الشريف الحسين اقتصادًا مغلقًا يقوم على المجهود الشخصي غير المنظم في وقت كثرت فيه القنصليات الأجنبية بجدة؛ لذلك نجد ممثلي القنصليات يسعون جاهدين لتعيين ممثلين لكل دولة بمكة يكون مسلمًا، ويكون تابعًا للقنصلية بجدة. وتأكيدًا للسيادة؛ قرر الملك حسين في ٣٠ ربيع أول ١٣٣٩هـ/١١ ديسمبر ١٩٢٠م تحديد سعر الباون الذهبي بسبعة مجيديات، في حين أن السعر أكثر من ٨ تقريبًا. وأعلن الملك حسين في يوم ١٣ محرم ١٣٤٢م/٢٦ أغسطس ١٩٣٢م عن قرار لتغيير قيمة

(١) القحطاني، منى: المرجع السابق، ص٢٩.

(٢) الكرنتينة: كلمة فرنسية معناها ٤٠ يوما وهي المحجر الصحي للحجاج في جزيرة أبي سعد في العهد العثماني والهاشمي بالحجاز، وكان يستغرق الحجر هذه المدة. نصيف، حسين بن محمد: ماضي الحجاز وحاضرة، الطبعة الثانية، بيروت، التنوير، ٢٠١٣، ص١٣٥.

(٣) محمد ، وهيم طالب: تاريخ الحجاز السياسي ١٩١٦-١٩٢٥م، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، الدار العربية، بيروت ، ص٩١.

(٤) وهيم: المرجع السابق، ص٢١.

(٥) وهيم: مرجع سابق، ص٨٥.

المسكوكات التركية الصغيرة تخفض بمقدار النصف؛ الأمر الذي سبَّب هبوطًا خطيرًا في قيمة المسكوكات الصغيرة التي تعد واسطة مالية للمعاملات البسيطة في السوق؛ مما كان له أثره في إغلاق معظم الدكاكين في السوق، ورفض أي تعامل، ولم تفتح إلا بأوامر من البلدية معززة بالجيش. وأرجع القنصل البريطاني القرار إلى محاولة الملك إصدار عملة محلية. كما أن القرار أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة ٧ أو ٨٪، وجدير بالذكر أن كل من يخالف الأمر مصيره السجن[١]؛ بل إن الملك حسين أصدر أمر توقيف الصيارفة، وإرسالهم إلى مكة في ١٦ محرم ١٣٤٢هـ/٢٩ أغسطس ١٩٣٢م بتهمة صرفهم النقود بأسعار تخالف الأسعار الرسمية، واستمر الملك حسين في سجن الصيارفة وتغريمها الذين لا يراعون السعر الذي فرضه اعتباطًا بنسبة ٧ مجيديات لليرة الذهب، كما ورد ذلك في كتاب سري من بولارد إلى اللورد كرزن[٢]. ثم أنشأ الملك الحسين دار سك العملة لتأكيد السيادة الهاشمية، وسميت "دار الضرب الهاشمية"، وأصدر نقودًا هاشمية. وقررت الحكومة تداولها في يوم عيد البيعة، وكانت أول مسكوكات مستقلة هي مسكوكات الحجاز التي كتب عليها (الحكومة العربية الهاشمية) تحت حكم الملك الحسين، وهذه المسكوكات مؤرخة عام ١٣٤١هـ/١٩٢٣م، وتتكون من ثُمْن القرش، وربع القرش، ونصف القرش، والقرش الواحد، وقد صُنعت من الفضة، والدينار الواحد الذي صُنع من الذهب[٣]، وما إن وصل ذلك إلى السكان حتى اجتمعوا أمام دار ضرب النقود، وكان في مقدمتهم رئيس الشركة الوطنية، ورئيس مركز البلدية، ووكيل المالية الشيخ أحمد باناجه الذي دخل مع أعيانهم إلى الدار وخرجوا وهم يحملون أطباقًا مملوءة بالدنانير، والريالات، الهاشمية، وأجزائها، وساروا بمعية وكيل المالية في موكب، وصعدوا بها إلى غرفة نائب رئيس الوكلاء بدار الحكومة، وقد اجتمعت هيئتا الوزارة، ومجلس الشيوخ، فوضعت هناك أطباق النقود، وتبادل الجميع عبارات التهاني، بعد ذلك توجهوا جميعًا إلى المسجد الحرام، ووضعوا الأطباق المذكورة على سدة باب الكعبة، وتلا أحد الخطباء دعاء مناسبًا للمقام، ثم خرجوا من باب الصفا بموكبهم حتى وصلوا إلى قصر الخلافة. بعدها نادى منادي الحكومة الرسمي في أرجاء العاصمة للعموم أن سعر النقود من يوم تاريخه كما يلي: الدينار

(١) F.O 406/45 E455/455/91 نقلًا عن: صفوة، نجد: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٥، ص٥٩٠-٥٩١.
(٢) الحربي، تهاني: القنصليات الأجنبية في جدة ١٢٥٢-١٣٤٤هـ/١٨٣٦-١٩٢٥م، دراسة تاريخية وثائقية ، ص ٣١٤.
(٣) حسين محمد نصيف: ماضي الحجاز وحاضره، (ط١، بيروت، التنوير، ٢٠١٢م) ج١ ، ص١٠٨-١٠٩؛ الحاج، محمد سعيد: مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٣٧٢-١٤٢١هـ/١٩٥٢-٢٠٠١م، (ط٢، (د.ن)، (د.م)، ص٥٣.

الهاشمي/الجنيه العثماني= ١٠٠ قرش هاشمي، الجنيه الإنجليزي= ١١٢ قرشًا، الجنيه البنتو= ٥٠٧٨ قرشًا، الريال الهاشمي= ٢٠ قرشًا، الريال المجيدي= ١٠ قروش. ومن يتجرأ على التلاعب في شيء مما ذكر يعرض نفسه للجزاء الشديد[١].

وقد سُكَّت النقود الفضية، والذهبية طبقًا للمعيار التركي لما قبل عام ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م، وكان الدينار يساوي ليرة تركية (١٠٠ قرش)، وكانت المسكوكات الفضية من فئة العشرين قرشًا تصرف بـ"ريال"، أو مجيدي في تركيا[٢]، وكان القرش يقسم إلى أربعين بارة[٣] في تركيا.

لكن هذه المسكوكات لم تكن كافية؛ فمجموع قيمة المسكوكات البرونزية المرسلة إلى جدة –وهي بلد سكانه ٣٠ إلى ٤٠ ألفًا– أقل من ٤٠٠٠ ليرة مما أصاب الطبقات الفقيرة بعسر شديد؛ ومع عدم كفاية كمية البرونز، وفقد النيكل التركي لقيمته، وأضحت المعاملات في السوق تجري بفئة قرش وقرشين فضة تركية. وكان دخول المسكوكات البرونزية بسعرها المقرر ١٤٠ قرشًا تركيًّا لليرة الذهبية الواحدة ذا تأثير جيد بخفض الأسعار، لكن لم يلبث أن توقف بسبب عدم كفايتها، والتعامل الرائج بقيمة (المجيدي). ولم تحسم تلك الأزمة، فما زالت أزمة النقود تصنع الفوضى لاختلاف القيمة لها بمدينة جدة. وأرسل الملك إلى القنصل البريطاني بولارد بواسطة مدير الجمارك نماذج من المسكوكات الهاشمية، وهي الباون الذهب (دينار)، والدولار الفضي (الريال)، وربع الريال، والمفهوم أن قيمتها تكون ١٠٠ و٢٠ و٥ قروش على التوالي، وقام القنصل بإرسال نموذجين من كل مسكوكة إلى دائرة التجارة الخارجية البريطانية[٤]. كما أن المبالغ المدفوعة إلى الحكومة –كالإيجارات، وبعض المرتبات، وأجور المحاكم– يجب أن تدفع بالذهب؛ فقد أعلنت الحكومة العربية الهاشمية لمن يريد الحج عدم إحضار عملة سوى الذهب، والروبية الهندية الفضية. ومن يأتِ بغيرها؛ فلا يسأل عن تطبيق قيمتها، أما العملة الورقية (البنكنوت) فلا تقبل بصورة قطعية في الرسوم، وجميع دوائرها، ومعاملاتها

(١) "حوادث محلية": ابتهاج البلاد بتعميم تداول النقود العربية الهاشمية (جريدة القبلة، عدد٨١٠، بتاريخ١٣٤٣/١/١٠هـ)، ص٣؛ الحربي، تهاني: مرجع سابق، ص٣١٥.

(٢) عيسى، سيد: التنمية الاقتصادية وملامح ومنجزات خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية، (د.ن)، (د.ت)، ص٦٦.

(٣) الشرعان، نايف وآخرون: تطور النقود في المملكة العربية السعودية، ص٢٢.

(٤) الحربي، تهاني: مرجع سابق، ص٣١٦.

الرسمية؛ لأنه ظهر بها تزييف يصعب التفريق فيه[١]. وقد أثر اختلاف العملات في إحداث فوضى في الأسعار، فزار الملك حسين جدة لأجل القيام بمحاولة لتثبيت الأسعار التي تأثرت باضطراب العملات، ووعظ التجار بشأن رفع الأسعار، وأن الملك يعمل جاهدًا لمساعدة الفقراء، ولكن كل ذلك لم يكن يحسب للملك لمساعدة الفقراء؛ وإنما مصلحته في فرض التعامل بالمسكوكات الحجازية، ولكنه لا يستطيع إيقاع أي عقوبة في جدة؛ لوجود القنصليات رادعًا لطغيان الملك ضمن حدود[٢].

كما لحق تأثير تغيير سعر العملة على أسعار المواد الغذائية؛ فقد زادت أسعارها، وأصبح سعر الجنيه الذهبي يوازي ٢٤٠ قرشًا. كما أن قرار تغيير العملة النيكل بالعملة البرونزية غير المتوفرة محليًّا رفع سعر العملة الفضية إلى ٩ نجديات= ١٨٠ قرشًا مقابل الجنيه الذهبي. وأصبح الدينار الهاشمي الذهبي، والفضي= ١٠٠ قرش، وسوف يعتبر الجنيه الذهبي البريطاني بـ١١٢ قرشًا هاشميًّا [٣]. وأرسلت الحكومة الهاشمية إلى قنصل هولندا عدة عينات من الإصدار الثاني من العملات الجديدة؛ وبعث بها القنصل إلى وزير الخارجية الهولندي في ٢١ شوال ١٣٤٢هـ/٢٥ مايو ١٩٢٤م مقترحًا وضعها في خزانة الأوسمة في المملكة لفحصها في شركة سك العملة المكية [٤].

وإلى جانب الذهب يتم تداول تشكيلة متنوعة من العملات الأخرى؛ مثل الليرة المجيدية التركية التي تبلغ قيمة الواحدة منها عشرين قرشًا، وقطع معدنية، وفضية تركية أخرى من فئة ٢ و٥ و١٠، وأوراق نقدية فضية مصرية، وروبيات ورقية وفضية، وعملات هولندية، وجاوية، ودولارات سنغافورية، وما شابه، ويجلب الحجاج كميات هائلة من الأموال بعملات بلادهم الأصلية، وتزخر مكة، والمدينة وجدة بالصرافين [٥].

(١) إعلان رسمي (جريدة القبلة، عدد ٤٥٦، بتاريخ ١٣٣٩/٥/٢٩هـ)، ص١؛ "حوادث محلية": إعلان رسمي (جريدة القبلة، عدد ٤٦٩، بتاريخ ١٣٣٩/٧/١٤هـ)، ص٢؛ "حوادث محلية": النقود الأجنبية (جريدة القبلة، عدد٧٧٩، بتاريخ ١٣٤٢/٩/٦هـ، ص٢.

(٢) F.O371/8946(E10243/653/91 نقلًا عن: نجدة صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٧، ص٣١٨-٢٢١.

(٣) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٧٥٠، ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الحجاز، وإشارة إلى أسعار صرف العملات، وأجزائها. ولا سيما المعدنية منها، بتاريخ ١٩٢٤/٥/٩م.

(٤) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٧٥٩؛ تقرير حول العملات المحلية في الحجاز عام ١٩٢٤م أوصافها وفئاتها وتزويد القنصلية الهولندية بنماذج منها، بتاريخ ١٩٢٤/٥/٢٥م.

(٥) F.O 371/10006(E 289/289/91 نقلًا عن: نجدة صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٧، مرفق تابع لوثيقة رقم ٢٨٦، ص٦١٦-٦٢١.

وقد أثَّر كذلك تغير أسعار العملة على فرض القيود الحكومية على التجارة؛ فقد منع تصدير البضائع من جدة إلى المرافئ الواقعة على امتداد الساحل؛ إلا في حال صدور إجازة من الملك؛ وذلك بهدف فرض الاعتماد الكلي على السلطة المركزية، ويسمح فقط لخمسة تجار من مجموع ٥٠ تاجرًا مسجلين في جدة بتصدير كميات صغيرة شهريًّا إلى القنفذة. بينما ينتظر التجار الأقل شأنًا مجيء دورهم دون جدوى, وقد أفلس أغلب التجار(١)، وقد بلغت البضائع التي وردت إلى الميناء خلال العام ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م حوالي (٥٣٨٣٨٤) صندوقًا، أو طردًا(٢)، وزادت كمية البضائع في العام ١٣٤١هـ/١٩٢٣م بنسبة ٦٠٪ فبلغت حوالي (٨٦٥٠٨٤) صندوقًا، أو طردًا، بزيادة بلغت حوالي (٣٢٦٧٠٠) صندوقًا، قد يكون تأثيرها في دخل كبير، ورسوم، وعملات مختلفة، وكانت تخضع لأهواء العاملين بفرض الضريبة، وكانت الحكومة الحجازية تستوفي بعض الرسوم على السفن، والبضائع الواردة إلى الميناء مقابل الخدمات التي تقدمها، وقد قُدِّرت الرسوم -سواء أكانت على البضاعة المستوردة أم المصدرة- خلال هذه الفترة بنحو (٢٠٠٠٠٠) جنيه إنجليزي سنويًّا(٣).

كما تأثرت الرسوم الجمركية بالضريبة، وهي ما تفرضه الدولة على أفرادها, ومؤسساتها من مبلغ مالي أو عيني مقابل تقديم الخدمات؛ وذلك من أجل تمويل نفقاتها، وهي مطبقة في الدول مع اختلاف نسبتها من بلد لآخر، وقد كانت الضريبة، أو الجباية مطبقة بالحجاز، جاء ذلك بخطاب بعث به وزير الخارجية الشيخ الخطيب إلى القنصليات الهولندية، والبريطانية، والفرنسية في ٢٥ شعبان ١٣٤٣هـ/٢١ مارس ١٩٢١م يبلغهم فيه بأن اللجنة المكلفة بمهمة فرض القرض المؤقت الداخلي للاحتياطات العسكرية على الرعايا الأجانب المقيمين في الحجاز منذ فترة طويلة (المحايد) قرَّرت ما يلي(٤).

(١) E289/289/91 F.o 371/10006 نقلًا عن: نجدة صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٧، رقم، ص٦٠٤-٦١٤.
(٢) الشعفي، محمد بن سعيد: التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني ١٨٤٠-١٩١٦م، الرياض، د. ن، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٥٠-١٦٦.
(٣) الشعفي، محمد بن سعيد: التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني ١٨٤٠-١٩١٦م، ص٢١٢.
(٤) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٨١٩، مذكرة صادرة عن وزير الخارجية الحجازية إلى القنصليات المعتمدة في جدة بخصوص فرض الضرائب على الأجانب في الحجاز، بتاريخ ١٣٤٣/٨/٢٥هالموافق ١٩٢٥/٣/٢١م.

١. أن يدفع المحايد مبلغًا ثابتًا حسب حالته الاقتصادية، ويمكن الدفع بما لديه من مخزون المواد الغذائية بسعر السوق الحالي، أو نقدًا.
٢. قبول المحايد محررًا (وصلًا) بهذا المبلغ من قسم (وزارة) الضرائب.
٣. سداد تدريجي للمبلغ عن طريق إسقاط الجمارك المستحقة على بضائعه، وبعد اجتماع السلك القنصلي بجدة أفضت المداولات للموافقة على مطالب حكومة الحجاز [١].

بذلك تفرض اسميًّا، بينما الواقع مختلف؛ حيث يضع مخمنو الضرائب تثمينهم الخاص على كل بضاعة بعد بيع البضائع بالسوق بأغلى الأثمان، ثم الحصول على الضريبة منها، وفي حالة أن يكون التاجر المستورد على غير وفاق مع الحكومة الهاشمية، فإن الرسوم الجمركية على بضائعه تكون مرتفعة جدًّا. وتبلغ الرواتب الشهرية لمخمني الجمارك ٧ ليرات للرئيس، وما بين ٤-٦ ليرات للمخمنين. إلى جانب احتفاظهم جميعًا بمؤسسات كبيرة، فالفساد بات واضحًا، ويمارس حتى من قبل مدير عام الجمارك [٢].

أنواع السلع والبضائع	قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.
المواد الغذائية، المواشي، الكيروسين، وأعواد الثقاب.	١٥٪
السلع الحريرية والصوفية، السجاجيد، وخشب الصندل، وجميع أصناف العطور.	٢٥٪
التبوغ الحلوة (غراك، أترم، هاروكا)، السعوط.	٧٥٪
الكحول المثيلي.	٢٥ ليرة تركية للكيلوغرام الواحد.
السجائر، والتبوغ.	٤٠ ليرة تركية عن الكيلوغرام.
الأمونيا، وروح الفواكه.	٥٠ ليرة تركية عن الكيلوغرام.
جميع السلع الأخرى.	٢٠٪ من قيمتها.

وفي هذا إجحاف وإضرار بالتجار؛ لتثبيت أسعار السلع الأساسية من جانب الحكومة، مع عدم السماح بإعادة تصدير البضائع التي سبق أن تم دفع الضرائب الجمركية عنها، وكانت سياسة الملك في ذلك السماح بتقديم التجار التماسًا على انفراد للحصول على إجازة لهذه البضائع، وهي التماسات لا تقابل بالرفض دائمًا. كما تضرر أهل الحجاز من فرض ضرائب جديدة, لا سيما أن

(١) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٨٣٥، تقرير حول تلقي القنصلية الهولندية بجدة تعميمًا من حكومة الحجاز حول حقها بفرض ضرائب على المقيمين الأجانب في الحجاز، بتاريخ ١٩٢٤/٣/٣٠م.
(٢) الحربي، تهاني: القنصليات الأجنبية في جدة ١٢٥٢-١٣٤٤هـ/١٨٣٦-١٩٢٥م، دراسة تاريخية وثائقية، ص٣٢١.

العجز في ميزانية البلاد لعام ١٣٤٠هـ/١٩٢١م بلغ حوالي ٧٠ ألف روبية؛ نتيجة الصفقة الباهظة الثمن لشراء عشر طائرات قد دفعها الملك حسين نقدًا من دخل الحجاز الذي سيبلغ ٣٢٠,٠٠٠ روبية[١]، وأعطى مستر غرافتي–سميث في تقريره المفصل عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م عن شراء سفينتين للحكومة الهاشمية بخاريتين صغيرتين اشترتهما بالمساهمة العامة الإجبارية في الشركة الوطنية، وهما سفينة (باولو)، و(ماسكوت) المملوكتان لشركة باتسوري Patsory في مصوع[٢]، وكانت هذه الصفقات لشراء السفن فيها تأثير حول فرض المزيد من الضرائب على أهالي منطقة الحجاز. وكانت معاناة الحجاج بعد نزولهم في ميناء جدة تكمن في دفعهم رسومًا للحجر الصحي مقداره ٣٧ قرشًا[٣]، ثم يدفعون ضريبة رسم التصديق على جواز السفر، ومقدارها ١٠ قروش للكبار، والصغار، والأغنياء, والفقراء[٤]، كما فرضت بلدية جدة تسعيرة على نقل الحجاج من جدة إلى مكة المكرمة؛ حيث استخدم "الشقادف[٥]"[٦]، وكان مقدار ما يدفعه الحاج الواحد للشقادف ١١٠ قروش[٧]، وكان الحجاج يقطعون الطريق من جدة إلى مكة المكرمة خلال يوم أو يومين[٨]. كما خضعت المحاكم التجارية لسيطرة الملك حسين الشخصية، والنقدية، ويتقاضى أمم المحاكم التجارية تجار جدة، وفي حالة موافقة طرفي النزاع، ووكلاء الشركات الأوروبية من مواطني الدولة الهاشمية[٩].

أما علاقة تنوع العملات بالبنوك فكان لدى الحكومة البريطانية فرع لأحد البنوك بمدينة جدة في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، ولكن مع الثورة العربية سنة ١٣٣٤هـ/١٩١٦م منعت الحكومة

(١) F.O371/6243) E 10524/4/91 نقلًا عن: نجدة صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٦، وثيقة رقم ٧١، ص١٩٣.
(٢) بشرى للعرب أول باخرة عربية هاشمية في ميناء جدة (جريدة القبلة، عدد ٥٨٢، بتاريخ ١٣٤٠/٩/٤هـ)، ص١.
(٣) جريدة القبلة العدد ٥٨٨، الاثنين ٢٨ رمضان /٢٢آيار ١٩٢٢م، ص٣.
(٤) القبلة العدد، ٢١٠، أيلول ١٩١٨م، ص٣.
(٥) الشقادف : مفردها شقدف، وتطلق على الهودجج أو غبيط، والشقدف عبارة عن هودج متطور، المصنوع من السعف، أ, العرعر، أو الخيزران وهو عبارة عن كرسيين متماثلين، يشد بعضه إلى بعض على متن الجمل، ويعلوه الثياب، وقد يشد عليه الهودج. عبدالحميدمرداد: رحلة العمر المرحلة الأولى. مكة المكرمة: مطبوعات نادي مكة الثقافي، د.ت، ص١٥–١٨).
(٦) إبراهيم فوزان الفوزان: إقليم الحجاز وعوامل نهضته، (مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٨١م) ، ص٩٣.
(٧) القبلة، العدد ٥٧٧، بتاريخ ١٣٤٠/٨/١٩هـ، قدوم فاضل كريم إلى مصر، ص٣.
(٨) شاهين، عزة بنت عبدالرحيم بن محمد: خدمات الحج في الحجاز في العصر العثماني، دار القاهرة، القاهرة، مج١، ٢٠٠٦م، ص١٧٨.
(٩) الحربي، تهاني: القنصليات الأجنبية في جدة ١٢٥٢–١٣٤٤هـ/١٨٣٦–١٩٢٥م، دراسة تاريخية وثائقية، ٣٢١.

الهاشمية هذا الفرع من الاستمرار في مزاولة أعماله، وفسر نائب القنصل هذا التعصب ضده بحكم الصلات السابقة للمصرف مع الدولة العثمانية. وسمح لشركة بريطانية -بإذن ملكي- بالقيام بالمصرفية الوحيدة في الحجاز [١]، وتنحصر أعمال هذه الشركة في إصدار وتسلم الحوالات لبلدان معينة؛ فمثلًا لا تستطيع إصدار ضمانات بالحوالات إلى الهند، أو جاوة، أو ماليزيا، وعلى من يريد الحصول عليها أن يذهب إلى شركات أخرى [٢].

وأكد القنصل الهولندي على هذا في التقرير المرسل يوم ١١ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ/١٨ يناير ١٩٢٤م بأنه تم فرض حظر على تأسيس البنوك في الحجاز؛ وينطبق على سحب أو إقراض المال، ولا يشمل معاملات الصرافة. كما اعترض القنصل على هذا القرار، وتحدث مع الملك الحسين، والسيد فؤاد الخطيب معترضًا بالنيابة عن المقيمين الأجانب بخصوص الصعوبات التي يلاقونها للحصول على المال، فرد عليه أنه لا يوجد ما يمنع من إنشاء مكتب للصرافة، ولكن يمنع تقديم القروض البنكية، وسيقوم رجال الدولة بمصادرة السلع طويلة الأجل. وتأسس مكتب خاص بواسطة المؤسسة المصرفية الهولندية، ونبَّه القنصل على استخدام اسم محايد للمكتب في جدة باسم مكتب الصرافة الهولندي [٣].

أما عن أثر تغيير العملات في الأجور؛ فتتراوح أجور العامل غير الماهر بين ١٠-٢٠ قرشًا تركيًا لعمل ١٠ ساعات يوميًا، ويأخذ الحمالون، والسقاؤون أجورهم حسب الحمولة. ويحصل البناؤون، والنجارون ما بين ٤٠-٦- قرشًا تركيًا يوميًا. أما البنوك فليس لها وجود؛ ففي أيام الحرب بين نجد والحجاز قدم إلى جدة حبيب لطف الله، وطلب منه الملك علي بن الحسين قرضًا، فأعطاه إياه. وعلى شرط أن يؤسس مصرفًا في جدة، ولما انتهت الحرب ألغي هذا المصرف رسميًا، ولكنه ظل يعمل حتى سنة ١٣٤٩هـ بدون أن تكون له صفه رسمية. كما أسس في أيام تلك الحرب "البنك الأهلي الحجازي" الذي أقيم في القاهرة، والذي كان بمثابة صراف عام بامتياز؛ لدعم عملة

(١) تبليغات رسمية (جريدة القبلة، عدد ٤١٧، تاريخ ١٣٣٩/١/٧هـ)، ص١: بلاغ رسمي (جريدة القبلة، عدد ٢٣؛ بتاريخ ١٣٣٩/١/٢٨هـ)، ص٣.

(٢) F.O371/10006(E289/289/91 نقلًا عن: نجدة صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، م٧، مرفق تابع لوثيقة رقم ٢٨٦، ص٦٢٢، ٦٥٢.

(٣) دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، وثيقة رقم ٧٢٧، تقرير حول الحظر المفروض على تصدير الذهب وإنشاء مصارف في الحجاز، بتاريخ ١٩٢٤/١/١٨م.

الحكومة الهاشمية المتدهورة بسبب تلاعب صيارفة جدة في صرفهم للنقود حينذاك. وعلى الرغم من وجود بعض الصيارفة؛ إلا أن المتعاملين بالائتمان، والصيرفة كانوا قلة، وكانت مهمة الصيارفة تقوم على تغيير العملات الأجنبية إلى العملات المحلية المتداولة، وخاصة في موسم الحج؛ ذلك أن الحجاج يصلون وهم يحملون عملات بلادهم، وجميعهم يحتاجون حين وصولهم أرض مكة أن يبدلوا هذه العملات المتداولة محليًّا(١). وقامت الحكومة الهاشمية بمحاولة إنشاء المصرف المركزي؛ استجابة لطلب رئيس البلدية محمد صالح نصيف، وعارض المشروع محمد الطويل، فأوعز إلى مَن سلب نقوده، وكان ذلك قرب انتهاء الحرب الهاشمية السعودية، فأغلق المصرف(٢). وأصبحت مكة والمدينة وجدة بها ثلاثة أسعار: سعر الحكومة، وسعر التجار، وسعر السوق، وهناك عوامل متعددة، تتحكم باستمرار في تذبذب جميع العملات، ما عدا الذهب الذي يتغير مع تغير سعره العالمي. واجتاحت الحجاز ضائقة مالية بسبب القوانين التي فرضها الشريف الحسين على الأهالي؛ حيث قام بسك عملة نحاسية بمكة بقصد إبطال العملات العثمانية المتداولة في شبه الجزيرة العربية، وكانت تلك العملات لا تصرف إلا في المناطق الخاضعة لحكومة الملك الحسين. وزادت تلك العملات من الضغط على الأهالي، وزادت من فقرهم؛ فقد كان يصرف للموظفين معاشاتهم منها، والتجار لا يستطيعون شراء بضائعهم من البلاد الخارجة عن سيطرة الشريف حسين، فتتعطل التجارة، ويزيد الفقر، والضيق على أهالي المنطقة(٣).

كل هذا الخليط من العملات مع غياب عملة رسمية موحدة أدى إلى فوضى في التعامل، وأثر في العمل التجاري الرسمي، خاصة أن الدولة في البداية أبقت على التعامل بهذه العملات على اختلافها كفترة مؤقتة، مع إضافة بعض الشرعية بوضع اسم بعض المناطق. وكانت غير قابلة للتحويل فيما بينها، ولم يعد ملائمًا اعتماد التداول بها؛ لأنه يعني وجود مقاييس مختلفة للقيمة، ويضعف التجارة، والإنتاج؛ مما يترتب عليه إعاقة أي تطور اقتصادي، إلى جانب أن كثرة

(١) رفيع: مرجع سابق: ص ١٤٨-١٤٩.
(٢) حسين نصيف: ماضي الحجاز وحاضره، ص١٧٨-١٧٩.
(٣) القحطاني، منى قائد: التنظيمات الداخلية في مكة المكرمة بعد دخول الملك عبدالعزيز آل سعود ١٣٤٣-١٣٥١هـ/١٩٢٤-١٩٣٢م، ص١٨٨.

العملات، وتنوعها قد أوجدته ظروف اضطرارية؛ نظرًا لتأسيس القنصليات من دول مختلفة، وتوافد الحجاج على مدينة جدة.

ولكي يكون النظام النقدي نظامًا كفؤًا يجب أن تتوافر فيه -من وجهة نظر الباحثة- أن يكون الحجم الكلي للنقد المتداول طبعًا بالنسبة للسلطة النقدية؛ أي خاضعًا بشكل سلس لتحكم الحكومة الهاشمية، وبحيث يمكن لتلك الحكومة تحقيق تغييرات أساسية في كتلة النقد، وضمان استمرارها، والاعتراف بالنقود بشكلها القانوني كنقود إلزامية، وعدم رفض الاعتراف جزئيًّا كوسيلة للإيفاء بالديون، ودفع الضرائب. كما يجب أن تتوافر العملات المختلفة بالمنطقة، والمرونة الكافية، والقدرة على التوسع، أو الانكماش بسهولة، وبمقادير كافية، وبحيث يمكن للحجاج، والوافدين الاحتفاظ بأي مقادير من النقود، وبأنواعها، وبأي شكل منها يرغبون فيه.

وللقضاء على هذه الفوضى النقدية المتمثلة في وجود العديد من العملات المتداولة داخل المجتمع الواحد أصدر الملك عبدالعزيز بلاغًا رسميًّا عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م بسحب كل العملات المحلية، وحل محلها الريال المجيدي [١].

(١) العبيد، عبدالله عبدالله ؛ عطية، عبدالقادر محمد: اقتصاد المملكة العربية السعودية، ط١،الرياض، دار عالم الكتب، ١٤١٥هـ/١٩٩٤، ص١٣.

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصـــالحات، والصـــلاة والســـلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، والسائرين على نهجه إلى يوم الدين، وبعد.

انتهت هذه الدراسة، وتذكر الباحثة ما توصلت إليه من نتائج:

- كان للموقع الاستراتيجي والمتميز لمدينة جدة، وارتباطها بالحرمين الشريفين دور كبير في جعلها محط أنظار الدول الأوروبية، وتسابقها في تأسيس قنصليات لها؛ حيث ظهرت أوائل القنصليات بدءًا بالبريطانية، ثم الفرنسية لأهداف تجارية في أول ظهورها عن طريق تأسيس وكالات تجارية لخدمة مصالحها الاقتصادية، ومتابعة شؤونها.
- سعت الدول الأوروبية لافتتاح قنصليات لها في مدينة جدة؛ لأهداف سياسية في المقام الأول، وارتباطها بشكل مباشر برعاياها من مسلمي الدول التي تخضع لسيطرتها؛ وذلك لمراقبة تحركاتهم في الأماكن المقدســة؛ حيث كانت تخشــى من مخططات يقومون بها في موسم الحج ضدهم.
- كانت للقنصليات مهام محددة تقوم بها لمتابعة رعاياها، وحفظ حقوقهم، فكان القنصل يشرف على هذه الأمور لحظة وصول الرعايا لميناء جدة؛ حيث يتأكد بنفسه من التزام الجميع بالإجراءات، ويتابع تســـجيل أسماء الحجاج، ويحتفظ بتذاكر عودتهم لحين استكمال حجهم، كما يتولى تبديل العملة لهم، وإصدار المعاملات المدنية الخاصة بهم.
- شاع استعمال ريال ماريا تريزا فيهما كوسيلة للتداول كعملة رسمية في الحجاز. كما شاع استخدام الروبية الهندية كذلك. والريال الفضي، وهو العملة الرسمية في الحجاز ونجد منذ عام ١٩٢٨م. واستمرت الفوضى النقدية في منطقة الحجاز؛ فقد تداولت المنطقة أنواعًا عديدة من العملات المعدنية؛ كان أهمها ريال ماريا تريزا (التايلر)؛ بالإضـــافة إلى الروبية الهندية (الفضية)، والجنيه الإسترليني الذهبي، والليرة الفرنسية، والليرة الروسية الذهبيتين، والعملة المعدنية العثمانية.
- التبعية النقدية لنظم النقد التي كانت سائدة في البلدان الاستعمارية المهيمنة عليها أدَّت إلى انفصـــام نقدي داخل منطقة الحجاز نفســـها؛ حيث ارتبطت العملات إما بالباوند

الإسترليني، أو بالفرنك الفرنسي؛ مما أثر تأثيرًا سيئًا على العلاقات الاقتصادية عمومًا، والتجارية خصوصًا، التي كانت سائدة بين أقطار الوطن العربي الواحد. وقد نتج عن ذلك (إقليمية) في السياسات التجارية لمناطق الحجاز؛ بسبب الارتباطات الوثيقة باقتصاديات البلدان الأجنبية، وقد بدأت هذه الإقليمية الاقتصادية تفرض نفسها على العلاقات التجارية بين الوافدين من الحجاج، والمعتمرين، وممثلي القنصليات الأجنبية، وسكان مناطق الحجاز.

التوصيات:

- التعرف على أساليب الاستقرار المالي، والاقتصادي بفهم، ومعالجة الفوضى النقدية بشكل صحيح، ويمكن تعزيزه، وتحقيق الاستقرار النقدي الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في النظام المالي، وتحفيز الاستثمار، والنمو الاقتصادي.
- أسهمت دراسة الفوضى النقدية في تحسين فهمنا للنظم المالية، والنقدية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، والمالي؛ لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز رفاهية الشعوب؛ لأن هذه الفوضى تحدث تضخمًا كبيرًا في الأسعار نتيجة هذه الارتباطات النقدية؛ كما حدث بمنطقة الحجاز.
- لا بد أن تتساوى القوة الشرائية لجميع أنواع النقود، سواء أكانت أوراقًا نقدية، أم مسكوكات، أم ودائع نقدية.
- ضرورة المحافظة على ثبات القوة الشرائية لمختلف أنواع النقود المتداولة؛ فهو أمر مهم لعمل النقود كوسيلة مبادلة، وأداة ادخار، وتسديد الديون، وكذلك كمقياس للقيمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة:

– وثائق دارة الملك عبد العزيز:

١. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ١٦٤٣، أمر صادر عن الملك حسين بن علي بخصوص الاعتراف بفان دير فلس قنصلًا لهولندا لدى الحكومة العربية، بتاريخ ١٣٤٠/٢/٢٩هـ.

٢. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٣٧٣٣، تقرير طويل حول العلاقة بين الملحقية القنصلية الهولندية بجدة، والحكومة المكية في عام ١٩٢٢، بتاريخ ١٩٢٢/٥/٣١م.

٣. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٣٧٤٦، تقرير وزير المستعمرات الهولندية بشأن ضرورة إقامة ملحقية قنصلية هولندية بمكة؛ لضمان إرسال الخطابات إلى الحكومة الهاشمية، بتاريخ ١٩٢٢/١٠/١٠م.

٤. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٣٧٧٤، تقرير قنصل هولندا حول الإساءات التي تعرض لها الحجاج من الرعايا الهنود الهولنديين في مكة في عام ١٩٢١م، بتاريخ ١٩٢١/٧/٢٥م.

٥. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٤١٥٨، تقرير تفصيلي طويل "١٥٤ص" صادر عن د. رينكار "موظف كبير في البعثة الهولندية بجدة" حول رحلته الرسمية إلى جدة في ديسمبر ١٩١٦م، بتاريخ ١٩١٦/١١/١٥م.

٦. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٧٢٧، تقرير حول الحظر المفروض على تصدير الذهب وإنشاء مصارف في الحجاز، بتاريخ ١٩٢٤/١/١٨م.

٧. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٧٥٠، ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الحجاز، وإشارة إلى أسعار صرف العملات، وأجزائها، ولا سيما المعدنية منها، بتاريخ ١٩٢٤/٥/٩م.

٨. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٧٥٩؛ تقرير حول العملات المحلية في الحجاز عام ١٩٢٤م؛ أوصافها، وفئاتها، وتزويد القنصلية الهولندية بنماذج منها، بتاريخ ١٩٢٤/٥/٢٥م.

٩. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٨١٩، مذكرة صادرة عن وزير الخارجية الحجازية إلى القنصليات المعتمدة في جدة بخصوص فرض الضرائب على الأجانب في الحجاز، بتاريخ ١٣٤٣/٨/٢٥هـ الموافق ١٩٢٥/٣/٢١م.

١٠. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٨٣٥، تقرير حول تلقي القنصلية الهولندية بجدة تعميمًا من حكومة الحجاز حول حقها بفرض ضرائب على المقيمين الأجانب في الحجاز، بتاريخ ١٩٢٤/٣/٣٠م.

١١. دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم ٨٥١، تقرير حول تعيين جرجيس لطف الله مبعوثًا للملك حسين في لاهاي، والعلاقات بين الحكومة الهاشمية وهولندا، بتاريخ ١٩٢١/١٢/٣١م.

-مجموعة الأرشيف العثماني:

١- الأرشيف العثماني، تصنيف HR.SYS 2168/51.

٢- أرشيف رئاسة مجلس الوزراء، إستانبول، دفتر ميزانية الحجاز لعام ١٢٨٣هـ، وثيقة رقم ١٣٠٥ مالية باللغة التركية.

First: Unpublished Documents

King Abdulaziz Foundation Documents:

1. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 1643:** A decree issued by King Hussein bin Ali regarding the recognition of Van der Vlis as the Consul of the Netherlands to the Arab government, dated 29/2/1340 AH.
2. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 3733:** A lengthy report on the relationship between the Dutch Consular Attaché in Jeddah and the Makkan government in 1922, dated 31/5/1922.
3. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 3746:** A report by the Dutch Minister of Colonies on the necessity of establishing a Dutch Consular Attaché in Makkah to ensure the delivery of correspondence to the Hashemite government, dated 10/10/1922.
4. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 3774:** A report by the Dutch Consul on the mistreatment of pilgrims of Dutch Indian nationality in Makkah in 1921, dated 25/7/1921.
5. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 4158:** A detailed 154-page report by Dr. Rinkar, a senior employee of the Dutch mission in Jeddah, about his official visit to Jeddah in December 1916, dated 15/11/1916.
6. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 727:** A report on the ban on gold exports and the establishment of banks in Hejaz, dated 18/1/1924.
7. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 750:** A report on rising food prices in Hejaz, including references to currency exchange rates, their denominations, and particularly metal currencies, dated 9/5/1924.
8. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 759:** A report on local currencies in Hejaz in 1924, including their descriptions, denominations, and samples provided to the Dutch Consulate, dated 25/5/1924.
9. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 819:** A memorandum from the Hejazi Minister of Foreign Affairs to accredited consulates in Jeddah regarding the imposition of taxes on foreigners in Hejaz, dated 25/8/1343 AH (21/3/1925).
10. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 835:** A report on the Dutch Consulate in Jeddah receiving a circular from the Hejazi government regarding its right to impose taxes on foreign residents in Hejaz, dated 30/3/1924.

11. **King Abdulaziz Foundation, Riyadh, Document No. 851:** A report on the appointment of Georgius Lutfallah as an envoy of King Hussein to The Hague and the relations between the Hashemite government and the Netherlands, dated 31/12/1921.

Ottoman Archives Collection:

1. Ottoman Archives, Classification HR.SYS 2168/51.
2. Archives of the Prime Ministry, Istanbul, Budget Ledger of Hejaz for the year 1283 AH, Document No. 1305 (Finance), in Turkish.

ثانيًا: المصادر:

١- المصادر العربية:

١. إبراهيم رفعت باشـــا: مرآة الحرمين، أو الرحلات الحجازية والحج ومشـــاعره الدينية محلاة بمئات الصـــور الشمسية، (د.ط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت)، م١.

٢. أحمد زيني دحلان: خلاصـة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن النبي عليه الصـلاة والسـلام إلى وقتنا هذا بالتمام، (ط١، مصر، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥م) .

٣. أحمد محمد الحضراوي المكي الشافعي: الجواهر المعدة في فضائل جدة، تحقيق: علي عمر، (ط ١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٤. حسين محمد نصيف: ماضي الحجاز وحاضره، (ج١، ط١، بيروت، التنوير، ٢٠١٢م) .

٥. فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، مطبعة أم القرى ١٣٥٥هـ.

٦. محمد لبيب البتنوني: الرحلة الحجازية، (د.ط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

Second: Sources

1. Arabic Sources:

1. **Ibrahim Rifaat Pasha:** *Mir'at al-Haramayn* (*Mirror of the Two Holy Sanctuaries*), or *The Hejazi Journeys and the Religious Sentiments of Hajj*, illustrated with hundreds of photographs (Cairo, Maktabat al-Thaqafa al-Diniyya, n.d.), Vol. 1.
2. **Ahmad Zaini Dahlan:** *Khilasat al-Kalam fi Bayan Umara' al-Balad al-Haram* (*The Summary of Speech on the Governors of the Holy Land from the Time of the Prophet, Peace Be Upon Him, Until the Present*), (1st ed., Egypt, Al-Khayriyah Printing Press, 1305 AH).

3. **Ahmad Muhammad Al-Hadrawi Al-Makki Al-Shafi'i:** *Al-Jawahir al-Mu'adda fi Fadha'il Jeddah* (*The Prepared Jewels on the Virtues of Jeddah*), edited by Ali Omar (1st ed., Cairo, Maktabat al-Thaqafa al-Diniyya, 1423 AH/2002 AD).
4. **Husayn Muhammad Nasif:** *The Past and Present of Hejaz*, (Vol. 1, 1st ed., Beirut, Al-Tanweer, 2012).
5. **Fouad Hamza:** *The Kingdom of Saudi Arabia*, Umm Al-Qura Press, 1355 AH.
6. **Muhammad Labib Al-Batanuni:** *Al-Rihla al-Hijaziyya* (*The Hejazi Journey*), (Cairo, Maktabat al-Thaqafa al-Diniyya, 1415 AH/1995 AD).

٢. المصادر المعربة:-

1. **Jacqueline Pirenne:** *The Discovery of the Arabian Peninsula: Five Centuries of Adventure and Science*, translated by Qadri Qalaji (1st ed., Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi, n.d.).
2. **Carl Van Leeuwen & Others:** *The Dutch Mission in the Arabian Peninsula (1300-1370 AH): Pictorial Glimpses* (Amsterdam, Royal Institute of Tropical Studies, 1419 AH).
3. *The Dutch Mission in Jeddah: From Pilgrimage to Trade*, an article in *The Dutch Mission in the Arabian Peninsula (1300-1370 AH): Pictorial Glimpses* (Royal Institute of Tropical Studies, n.d.).
4. **Yagim Rizvan:** *The Hajj a Hundred Years Ago: The International Struggle for the Arabian Peninsula and the Islamic World* (2nd ed., Beirut, Dar Al-Taqrib Bayn Al-Madhahib Al-Islamiyya, 1414 AH/1993 AD).

ثالثاً: المراجع:

١- المراجع العربية.

١- إبراهيم فوزان الفوزان: إقليم الحجاز وعوامل نهضته، (مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)
٢- تهاني بنت جميل الحربي: القنصليات الأجنبية في جدة ١٢٥٢-١٣٤٤هـ/١٨٣٦-١٩٢٥م، دراسة تاريخية وثائقية، (ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م، دارة الملك عبدالعزيز) .
٣- حسن محمد الشافعي: العملة وتاريخها، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
٤- سامية صديقي: مبدأ الرضائية في القانون الدبلوماسي، (ط١، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٦م) .
٥- سيد عيسى: التنمية الاقتصادية وملامح ومنجزات خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية، (د.ن)، (د.ت).

٦- صالح العمرو: تقارير القناصل البريطانيين في جدة كمصدر لتاريخ غرب الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، (الندوة العالمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية، جامعة الرياض،١٩٧٧م) .

٧- عبدالجليل التميمي: الحياة الاقتصادية للولايات العربية، مادر وثائقها في العهد العثماني، (ج٢، مركز الدراسات والبحوث في الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان ١٩٨٦م) .

٨- عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرتي، إشراف الدكتور: أحمد عزت عبد الكريم، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م).

٩- عبد القدوس الأنصاري: تاريخ مدينة جدة، المجلد الأول، (ط٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار مصر للطباعة، القاهرة).

١٠- عبدالله العبيد، عبدالقادر محمد عطية: اقتصاد المملكة العربية السعودية، (ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤، دار عالم الكتب، الرياض).

١١- عبد الله بن محمد الغازي المكي الحنفي: إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى بإتمام الكلام، دراسة وتحقيق: عبد الله بن عبد الملك بن دهيش (ط١، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

١٢- عزة عبدالرحيم محمد شاهين: خدمات الحج في الحجاز في العصر العثماني، دار القاهرة، (القاهرة، مج١، ٢٠٠٦م) .

١٣- عصاميون قصص وتجارب رواد الأعمال، (مجلد١، ط١، د.م: دار الخشرمي، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

١٤- مبارك محمد المعبدي: النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م/١٣٣٥هـ-١٩١٦م، (النادي الأدبي الثقافي بجدة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م) .

١٥- محمد بن سعيد الشعفي: التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني ١٨٤٠-١٩١٦م، (الرياض، د.ن، ط١، ٢٠٠٧م).

١٦- محمد جمعان الغامدي: جدة في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود، ١٩٢٥-١٩٥٣م، (ط١، القاهرة: الوادي الجديد للطباعة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

١٧- محمد سعيد الحاج: مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٣٧٢-١٤٢١هـ/١٩٥٢-٢٠٠١م، (ط٢،(د.ن)، (د.م)).

١٨- محمد صادق دياب: جدة، التاريخ والحياة الاجتماعية، (ط٢، جدة، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة، دار العلم، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

١٩- محمد علي مغربي: ملامح من الحياة الاجتماعية في الحجاز، (ط١، جدة، الكتاب العربي السعودي، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٢٠- محمود عبد الغني صباغ: جدة من ميناء التجارة الهندية إلى مدينة عالمية.. آن الأوان، (صحيفة الحياة: ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤م).

٢١- منى قائد القحطاني: التنظيمات الداخلية في مكة المكرمة بعد دخول الملك عبدالعزيز آل سعود ١٣٤٣-١٣٥١هـ/١٩٢٤-١٩٣٢م، (دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٣٢٦هـ/٢٠٠٥م).

٢٢- نايف الشرعان وآخرون: تطور النقود في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، (الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٢٣- نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية "نجد والحجاز"، (ط١، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٦م؛ م٢، ملحق ٢ لوثيقة رقم ١٠٦).

٢٤- وهيم طالب محمد: تاريخ الحجاز السياسي ١٩١٦-١٩٢٥م، (ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، الدار العربية، بيروت).

Third: References

1. Arabic References:

1. **Ibrahim Fawzan Al-Fawzan:** *The Hejaz Region and Its Development Factors*, (Al-Farazdaq Press, Riyadh, 1401 AH/1981 AD).
2. **Tahani bint Jamil Al-Harbi:** *Foreign Consulates in Jeddah (1252-1344 AH / 1836-1925 AD): A Historical and Documentary Study*, (1st ed., 1440 AH/2019 AD, King Abdulaziz Foundation).
3. **Hassan Muhammad Al-Shafi'i:** *Currency and Its History*, (Cairo, Egyptian General Book Authority, 1980 AD).
4. **Samia Siddiqi:** *The Principle of Consent in Diplomatic Law*, (1st ed., Alexandria, Al-Wafa Legal Library, 2016 AD).
5. **Sayed Issa:** *Economic Development and Features of Development Plans in the Kingdom of Saudi Arabia*, (n.p., n.d.).
6. **Saleh Al-Amro:** *Reports of British Consuls in Jeddah as a Source for the History of Western Arabia in the Second Half of the 19th Century and Early 20th Century*, (First International Symposium on Arabian Peninsula History Studies, Riyadh University, 1977 AD).

7. **Abdel Jalil Al-Tamimi:** *The Economic Life of Arab Provinces and Their Ottoman-Era Documents*, (Vol. 2, Center for Studies and Research on Arab Provinces in the Ottoman Era, Zaghouan, 1986 AD).
8. **Abdel Rahman Fahmy:** *The Currencies in the Time of Al-Jabarti*, research paper presented in *The Abdel Rahman Al-Jabarti Symposium*, supervised by Dr. Ahmed Ezzat Abdel Karim, (Cairo, Egyptian General Book Authority, 1976 AD).
9. **Abdel Quddus Al-Ansari:** *History of Jeddah*, Vol. 1, (3rd ed., 1402 AH/1982 AD, Dar Misr for Printing, Cairo).
10. **Abdullah Al-Obaid & Abdelkader Mohammed Atiyah:** *The Economy of the Kingdom of Saudi Arabia*, (1st ed., 1415 AH/1994 AD, Alam Al-Kutub Publishing, Riyadh).
11. **Abdullah bin Mohammed Al-Ghazi Al-Makki Al-Hanafi:** *Informing the People About the History of the Holy Land*, with commentary titled *Completion of the Discussion*, study and editing by Abdullah bin Abdul Malik bin Dahiash, (1st ed., Makkah, Al-Asadi Library, 1430 AH/2009 AD).
12. **Azza Abdel Rahim Mohammed Shaheen:** *Hajj Services in Hejaz During the Ottoman Era*, (Cairo, Vol. 1, 2006 AD).
13. **Entrepreneurs: Stories and Experiences of Business Pioneers**, (Vol. 1, 1st ed., n.p.: Al-Khashrami Publishing, 1424 AH/2003 AD).
14. **Mubarak Mohammed Al-Mabadi:** *The Commercial Activity of Jeddah Port During the Second Ottoman Rule (1256 AH-1840 AD / 1335 AH-1916 AD)*, (Jeddah Literary and Cultural Club, 1st ed., 1413 AH/1993 AD).
15. **Mohammed bin Said Al-Shafi:** *The Foreign Trade of Jeddah During the Ottoman Era (1840-1916 AD)*, (Riyadh, n.p., 1st ed., 2007 AD).
16. **Mohammed Jumaan Al-Ghamdi:** *Jeddah Under King Abdulaziz Al Saud (1925-1953 AD)*, (1st ed., Cairo: Al-Wadi Al-Jadid Printing, 1421 AH/2000 AD).
17. **Mohammed Said Al-Haj:** *The Saudi Arabian Monetary Agency (1372-1421 AH / 1952-2001 AD)*, (2nd ed., n.p., n.d.).
18. **Mohammed Sadiq Diab:** *Jeddah: History and Social Life*, (2nd ed., Jeddah, Al-Madina Press, Dar Al-Ilm, 1424 AH/2003 AD).
19. **Mohammed Ali Maghribi:** *Aspects of Social Life in Hejaz*, (1st ed., Jeddah, The Saudi Arabian Book, 1402 AH/1982 AD).
20. **Mahmoud Abdel Ghani Sabbagh:** *Jeddah: From an Indian Trade Port to a Global City... It's Time*, (Al-Hayat Newspaper, December 11, 2014 AD).
21. **Mona Qa'id Al-Qahtani:** *Internal Organization in Makkah After King Abdulaziz Al Saud's Entry (1343-1351 AH / 1924-1932 AD)*, (King Abdulaziz Foundation, Riyadh, 1326 AH/2005 AD).
22. **Naif Al-Shar'an & Others:** *The Evolution of Currency in the Kingdom of Saudi Arabia*, (Saudi Arabian Monetary Authority, Riyadh, 1419 AH/1998 AD).
23. **Najda Fathi Safwat:** *The Arabian Peninsula in British Documents: Najd and Hejaz*, (1st ed., Beirut, Dar Al-Saqi, 1996 AD; Vol. 2, Appendix 2, Document No. 106).
24. **Waheem Talib Mohammed:** *The Political History of Hejaz (1916-1925 AD)*, (1st ed., 1427 AH/2007 AD, Al-Arabiyya Publishing, Beirut).

٢-المراجع المعربة:-

1. Al-Amr,The Hijaz Zvi Yehuda Hershiag, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East (leiden:Brill,1964)
2. David George Hejaz before World War I Calnoarab Bureau, 1946.
3. Freitag Urlike:Helpless Representative Of The Great Powers,Western Consuls in Jeddah,1830s to 1914,The Journal of Imperil and Commonwealth History,Vol,40 No.3September 2012).
4. Hogarth David George.,Hijaz before World War1, 2nd ed.Falcon-Oleander,1917
5. K, evin, G erard Feneion, The United Arab Emirates: An Econamic and Social Survey, 2nd ed. London: Longmen,1976
6. Records of the Hijaz 1798-1925 Documentary History,edited by A.L.p. Burdett, (London1996)Vol.,7,P490.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

١. أحمد حسين العقبي: التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، رسالة دكتوراه منشورة، (الرياض، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٠هـ).

Fourth: University Theses

1. **Ahmed Hussein Al-Aqbi:** *Anglo-French Rivalry in the Arabian Peninsula in the 13th Hijri Century / 19th Century AD*, Published Doctoral Dissertation, (Riyadh, King Abdulaziz Foundation, 1430 AH).

خامساً: القواميس والمعاجم والتراجم:

١. سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، (مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

Fifth: Dictionaries and Biographical References

1. **Suhail Saban:** *The Encyclopedic Dictionary of Ottoman Terms*, (King Fahd National Library, Riyadh, 1421 AH/2000 AD).

سادسًا: الصحف والدوريات:

١-الصحف:

١. "حول النهضة العربية في الحجاز"، (جريدة القبلة، عدد١، ١٥/١٠/١٣٣٤هـ).

٢. إعلان رسمي (جريدة القبلة، عدد ٤٥٦، بتاريخ ١٣٣٩/٥/٢٩هـ).
٣. بشرى للعرب أول باخرة عربية هاشمية في ميناء جدة (جريدة القبلة، عدد ٥٨٢، بتاريخ ١٣٤٠/٩/٤هـ).
٤. تبليغات رسمية (جريدة القبلة، عدد ٤١٧، تاريخ ١٣٣٩/١/٧هـ)، ص١: بلاغ رسمي (جريدة القبلة، عدد ٢٣؛ بتاريخ ١٣٣٩/١/٢٨هـ).
٥. جريدة القبلة، عدد ٣١٦، بتاريخ ١٣٣٧/١٢/٢٦هـ، معتمد بريطانيا في جدة.
٦. جريدة القبلة العدد ٥٨٨ الاثنين ٢٨ رمضان/٢٢ آيار ١٩٢٢م.
٧. جريدة القبلة، عدد ٥٩١، بتاريخ ١٣٤٠/١٠/٩هـ.
٨. حوادث محلية "ابتهاج البلاد بتعميم تداول النقود العربية الهاشمية (جريدة القبلة، عدد ٨١٠، بتاريخ ١٣٤٣/١/١٠هـ).
٩. حوادث محلية: "إعلان رسمي (جريدة القبلة، عدد ٤٦٩، بتاريخ ١٣٣٩/٧/١٤هـ).
١٠. حوادث محلية: "النقود الأجنبية (جريدة القبلة، عدد ٧٧٩، بتاريخ ١٣٤٢/٩/٦هـ).
١١. القبلة، العدد٥٧٧، بتاريخ ١٣٤٠/٨/١٩هـ، قدوم فاضل كريم إلى مصر.

٢–الدوريات:

١. فيتالي ناؤ ومكين: الدبلوماسية السوفييتية في الحجاز الانطلاقة الأولى إلى الجزيرة العربية ١٩٢٣–١٩٢٦م ترجمة: أرسين توروس (الدارة، س٢٣، ع٤، ١٤١٨هـ).

Sixth: Newspapers and Periodicals

1. Newspapers:

1. *"On the Arab Renaissance in Hejaz"*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 1, 15/10/1334 AH).
2. *Official Announcement*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 456, 29/5/1339 AH).
3. *"Good News for the Arabs: The First Hashemite Arab Ship in Jeddah Port"*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 582, 4/9/1340 AH).
4. *Official Announcements*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 417, 7/1/1339 AH), p.1; *Official Bulletin*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 23, 28/1/1339 AH).
5. *Al-Qibla Newspaper*, Issue 316, 26/12/1337 AH, *British Representative in Jeddah.*
6. *Al-Qibla Newspaper*, Issue 588, Monday, 28 Ramadan / 22 May 1922 AD.
7. *Al-Qibla Newspaper*, Issue 591, 9/10/1340 AH.
8. *Local Events: "National Joy Over the Circulation of Hashemite Arab Currency"*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 810, 10/1/1343 AH).
9. *Local Events: "Official Announcement"*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 469, 14/7/1339 AH).

10. *Local Events: "Foreign Currencies"*, (*Al-Qibla Newspaper*, Issue 779, 6/9/1342 AH).
11. *Al-Qibla Newspaper*, Issue 577, 19/8/1340 AH, *Arrival of a Distinguished Guest to Egypt.*

2. Periodicals:

1. **Vitaly Naumkin:** *Soviet Diplomacy in Hejaz: The First Foray into the Arabian Peninsula (1923-1926)*, Translated by Arsen Toros, (*Al-Darah Journal*, Vol. 23, Issue 4, 1418 AH).